فقه اللغة
في الكتب العربية

الدكتور عبده الراجحي
أستاذ العلوم اللغوية
بجامعتي الاسكندرية وبيروت العربية

دار النهضة العربية
للطباعة والنشر
بيروت ص.ب ٧٤٩

مقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين ، وبعد :

فقد نشطت الأبحاث اللغوية في السنوات الأخيرة ، وبدأ عدد من الطلاب يقبل عليها في دراساته العالية ، غير أن هذا النشاط جعل يتخذ مسالك قد تؤدي إلى غير ما ينبغي أن تؤدي إليه من تأصيل للمنهج العربي وتعميقه ؛ ولعل ذلك راجع إلى أسباب ؛ منها أن البحث اللغوي بدأ يركز جهوده على المناهج الحديثة التي طورها علماء اللغات الأخرى ؛ ومنها أن الطلاب لا يصبرون على درس النصوص القديمة ، وكانت النتيجة أن هذا النشاط أخذ يشدد نقده للمنهج العربي وهجومه عليه ، ونحن لا ننزه منهجنا القديم من النقص أو الخطأ ، ولكن « الموضوعية العلمية » تقتضي أولاً درس هذا القديم درساً صحيحا ، يتحرى الدقة والأمانة في نشر ما لم ينشر وفي درس ما تم نشره ، وفي ربط ذلك كله بالحياة العربية والإسلامية بما كان لها من مناهج . ومثل هذا الدرس هو الذي يتيح لنا بعد ذلك أن نرى

المناهج الحديثة رؤية الذين يملكون ما يميزون به بين ما هو خطأ وما هو صواب ، وبين ما هو صالح لهذه اللغة وما هو غير صالح لها .

ثم إن عدداً من الأبحاث الحديثة قد أدى – على غير ما كان ينبغي – إلى غموض المناهج واختلاطها ، وبخاصة تلك الأبحاث التي صدرت تحت عنوان « فقه اللغة ». من أجل ذلك اخترنا هذا البحث وجعلنا موضوعه « فقه اللغة في الكتب العربية » ، لنتخذه وسيلة إلى دراسة « المنهج » العربي في درس اللغـــة في كتب معينة. ولكي لا يتشعب البحث ، ولكي لا يخضع للتعميمات ، فقد قصرناه على كتب ثلاثة ؛ منها كتابان سماهما صاحباهما « بفقه اللغة » وهما كتابا ابن فارس والثعالبي ، أما الثالث فهو كتاب الخصائص لابن جنى . ولما كان الهدف من البحث هو تحديد المصطلحات بما قد يساعد على رفع شيء من هذا الغموض ، فقد تناولنا تاريخ « فقه اللغة » و«علم اللغة» عند الغربيين وعنـــد العرب ، لنصل منه إلى محاولة « فهم » المنهج العربي .

ومع يقيننا أن ما قدمه العرب تحت « فقه اللغة » لا يمت إلى ما يعرف الآن بهذا الاسم ،فقد آثرنا ترك العنوان كما هو ،لنؤكد على حقيقة هامة ، وهي أن الربط بين المصطلحات الغربية و « العبارات » العربية التي قد تعني شيئاً آخر – يؤدي إلى مثل مـــا أدى إليه من خلط .

والحق أن المنهج العربي القديم – كما تمثله هذه الكتب الثلاثة – قد تناول اللغة بطريقة لا تبتعد كثيراً عما يقرره الدرس العلمي، ومن

ثم صنفنا المادة اللغوية وحللناها تبعاً لأقسامها التي عرض لها القدماء والتي تأخذ مكانها الآن في الدرس الحديث .

على أننا ينبغي أن نؤكد دائماً أن هذا المنهج القديم هو الذي حفظ لنا العربية هذه القرون الطويلة ، وأن العربية ليست « مجرد » لغة تدرس كما تدرس « اللهجات » أو غيرها من « اللغات » ، وإنما هي لغة تمثل جوهر حياة هذه الأمة ، بارتباطها بالقرآن الكريم ، ومن ثم باستيعابها « للنظم » التي عاش عليها العرب والمسلمون . وهذه الناحية كافية في النظر إلى الدرس العربي نظرة خاصة دون أن يخدعنا بريق من هنا أو بريق من هناك ، وهي حقيقة بتوجيه العزائم المخلصة إلى كل ما يؤصل هذا الدرس ويعمقه ويقويه .

والله نسأل أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه .

وبه وحده التوفيق ؟

عبده الراجحي

بيروت في التاسع من المحـــرم ١٣٩٢ هـ
الثالث والعشرين من شباط (فبراير) ١٩٧٢ م

الفصل الأول

فقه اللغة وعلم اللغة عند الغربيين

عرفت الدراسات اللغوية في جامعاتنا مصطلح « فقه اللغـــة » ثم عرفت مصلح «علم اللغة» . ولم يسلم استعمال المصطلحين من خلط أدى إلى اضطراب في فهم كل علم وفي تحديد ميدانه ؛ فرأينا من يكتب كتابا في « فقه اللغة » وهو يعني «علم اللغة» [١] مع شيء من التوسع في استعمال هذا المصطلح ؛ إذ يعرض فيه لبحوث تتعلق بحياة اللغة وما يطرأ عليها من تغيرات ، ولبحوث تتعلق بدراسة الأصوات التي تتألف منها اللغة ، ولبحوث تتعلق بدراسة اللغة من حيث دلالتها .. الخ ثم رأينا من يكتب كتاباً في «فقه اللغة» [٢] ويقرنه بعنوان توضيحي هو « دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربيـة » ويعرض فيه «للأصوات اللغوية » و«للاشتقاق» و«للأبنية والأوزان» و «معاني الألفاظ» . ثم كتب الدكتور صبحي الصالح كتابه «دراسات في فقه اللغة»[٣] فعرض فيه « للعربية بين أخواتها السامية » و « خصائص العربية » من « إعراب » ومن « مناسبة حروف العربية لمعانيها » ومن «المناسبة الوضعية وأنواع الاشتقاق » ومن «النحت أو الاشتقاق الكبار» ....الخ . وأخيراً كتب الدكتور إبراهيم السامرائي كتابه « فقه اللغة المقارن» [٤] جمع فيه مجموعة من المقالات المتنوعة

---

(١) هو كتاب الدكتور علي عبد الواحد وافي : فقه اللغة (طبع أول مرة ١٩٤١ ثم توالت طبعاته بعد ذلك وقد اعتمدنا في هذا البحث على الطبعة الخامسة ، لجنة البيان العربي ١٩٦٢) . وقد أشار أيضاً إلى هذا الخلط عنده الدكتور محمود حجازي في كتابه الموجز « علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة » المكتبة الثقافية ، العدد ٢٤٩ ، ص ٢٠

(٢) هو كتاب الأستاذ محمد المبارك « فقه اللغة » ، مطبعة جامعة دمشق ١٩٦٠

(٣) الدكتور صبحي الصالح : دراسات في فقه اللغة ، مطبعة جامعة دمشق ١٩٦٠ .

(٤) الدكتور إبراهيم السامرائي : فقه اللغة المقارن ، دار العلم للملايين – بيروت – ١٩٦٨

يشمل بعضها موضوعات عامـــة « كالعربية بين الجمود والتطور والتوليد » و«الثقافة العربية والإقليمية » ، ويشمل بعضهـــا الآخر موضوعات خاصة «كالفعل والنظام الفعلي في العربية » و«النون والميم في اللغة العربية » ...الخ.

وقد أدى ذلك كله إلى لبس غير هيّن لدى الطلاب خاصة، ولدى دارسي اللغة على وجه العموم؛ خاصة أن معظم هؤلاء الكتاب قد سوّى بـين «فقه اللغة» و«علم اللغة» ؛ فالدكتور وافي لا يفرق بينهما تفريقاً واضحاً حتى إنهما يكادان يكونان شيئاً واحداً غير أن « فقه اللغة » عنـــده يختص بالبحوث المتصلة بالعربية وحدها . يقول : « أمـــا بحوث علم اللغة نفسه فقد درس المؤلفون من العرب بعضها تحت أسماء مختلفة أشهرها اسم «فقه اللغة» . وهذه التسمية هي خير ما يوضع لهذه البحوث ؛ فإن فقه الشيء هو كل مـا يتصل بفلسفته وفهمه والوقوف على ما يسير عليه من قوانين . فقد قـــال صاحب المصباح : « الفقه فهم الشيء» وقال ابن فارس : « كل علم لشيء فهو فقه » . وقد كنا نود أن نسمي كتابنا هذا باسم « فقه اللغة » لولا أن هذا الاسم قد خصص مدلوله في الاستعمال المألوف، فأصبح لا يفهم منه إلا البحوث المتعلقة بفقه العربية وحدها . » [1]

ويقرر الأستاذ محمد المبارك « أن علم اللغة بهـــذا المفهوم الذي بسطناه والذي آل إليه الأمر في تطور البحث اللغوي نرى أن نطلق عليه أحـــد الاسمين « علم اللغة » أو « فقه اللغة » وكلاهمـــا يفيد المقصود وينطبق على المفهوم العلمي لمباحث اللغة .... هذا وإننا باستعمالنا هذه التسمية وإطلاقنا على هذا العلم أحد الاسمين نكون قد جارينا قدماءنا الذين استعملوهما كليهما وأصابوا كل الإصابة في ذلك [2]. » ويقرر الدكتور صبحي الصالح أنه «من العسير تحديد الفروق الدقيقة بين علم اللغة وفقه اللغة ، لأن جُلّ مباحثهما متداخل

---

(١) الدكتور علي عبد الواحد وافي: علم اللغة ـ مكتبة نهضة مصر ، القاهرة ١٩٦٢ ص١٣

(٢) محمد المبارك : فقه اللغة ص ٢٦ .

لدى طائفة من العلماء في الشرق والغرب ، قديماً وحديثاً ، وقد سمح هـذا التداخل أحياناً بإطلاق كل من التسميتين على الأخرى .... وإذا التمسنا التفرقة بين هذين الضربين من الدراسة اللغوية ، من خلال التسميتين المختلفتين اللتين تطلقان عليهما ، وجدناها تافهة لا وزن لها .... وإنه ليحلو لنا أن نقترح على الباحثين المعاصرين ألا يستبدلوا بهذه التسمية القديمة شيئاً (أي فقه اللغة) ، وأن يعمموها على جميع البحوث اللغوية، لأن كل علم لشيء فهو فقه، فما أجدر هذه الدراسات جميعاً أن تسمى فقهاً ! [1] .»

على أن جمهرة باحثينا الذين اتصلوا « بعلم اللغة » في مناهجه الحديثة يلفتون إلى الفرق الواضح بين « علم اللغة » وفقه اللغة » [2] .

هناك إذن فريقان ؛ فريق يسوى بين « فقه اللغة » و « علم اللغة » ، وآخر يفرق بينهما ، لكن المشكلة ظلت باقية في قاعات الجامعة وفي الأبحاث اللغوية على العموم؛لأن الفريق الأول اتصل –في الأغلب الأعم – بالمنهج العربي القديم ولم يتصل اتصالاً وثيقاً بالمنهج الحديث الذي طوره الغربيون ، كما أن الفريق الثاني شُغل بالمنهج الحديث حتى كاد يسُود كل الكتابات التي ظهرت لأصحابه مكتفين بتوجيه النقد للمنهج العربي حتى صار ذلك نغمة محببة لدى الطلاب والباحثين الناشئين . وكلا الاتجاهين ناقص لا جدال ؛ لأنا نؤمن أن درس المنهج اللغوي عند العرب على أساس شامل لم يتم حتى الآن ، ولأن تطبيق المنهج الحديث على العربية – دون درسها هذا الدرس الشامل – فيه قدر غير ضئيل من مجافاة المنهج العلمي .

ولنتقدم الآن في محاولة لمعرفة حدود « فقه اللغة » و « علم اللغة » ،

---

(١) الدكتور صبحي الصالح : دراسات في فقه اللغة ص ٣ – ٥

(٢) انظر كتاب الدكتور محمود السعران : علم اللغة ، دار المعارف بمصر ١٩٦٢ ص ٣٦٧ والدكتور كال بشر : دراسات في علم اللغة ـ دار المعارف بمصر ١٩٦٩ : القسم الثاني ص ٤٨ ، والدكتور محمود حجازي : علم اللغة ص ٦ .

والطريقة الصحيحة – فيما يبدو لنا – هي أن نتتبع نشأة هذين العلمين على ما يذكره مؤرخو الدرس اللغوي من الغربيين الذين أخـــذ عنهم علماؤنا في العصر الحديث .

١ – درس اليونان القدماء لغتهم، وسار على منهجهم تابعوهم من الرومان. وقدم أرسطو تقسيمه المشهور للكلمة، ولكن عملهم في اللغة كان متأثراً بالمنهج العقلي الذي كان سائداً بينهم ، أي أنه كان عـملا تجريدياً فلسفياً يقوم على المنطق الأرسطي ، ومن ثم كانت الموضوعات التي تجذب اهتمامهم تدور حول البحث في نشأة اللغة ، والعلاقة بين اللغة والفكر ، والعـــلاقة بين الألفاظ والأشياء .. الخ [١] .

٢ – يحتل المنهج الهندي مكانة ممتازة في تاريخ الدرس اللغوي عند الغربيين فقد توفر الهنود القدماء على درس لغتهم متمثلة في كتابهم المقدس على وجه الخصوص ، ولما كان عملهم يدور حول ضبط نصوصه وتحديد طرائق قراءته سار منهجهم – منذ النشأة – على الطريقة الوصفية التقريرية ، ولا تزال آراء بانيني Panini اللغوي الهندي القديم مقبولة لدى اللغويين الغربيين المحدثين ، حتى إن بعض المصطلحات الفنية التي وضعها لعدد من الظواهر اللغوية لا يزال مستعملاً حتى الآن [٢] .

٣ – يقرر اللغويون أن أول منهج يمكن وصفه بأنه منهج في « فقه اللغة» هو ذلك الذي اصطنعته مدرسة الإسكندرية القديمة في القرن الثالث قبـــل الميلاد ؛ فقد كان عملها منصباً على شرح نصوص القصائد اليونانية القديمة ، وتفسير مفرداتها ، ومن ثم كثرت شروحهم على أشعار هوميروس وسواه من الشعراء . ومعنى ذلك أن اللغويين في مدرسة الإسكندرية كانوا يركزون

---

(1) Jespersen, Otto : Language; its nature, Development and Origin - London 1964 p. 20 .

(2) Ibid; p. 20.

عملهم على إعداد النصوص القديمة وشروحهـــا حتى تكون مفهومة لدى عامة الدارسين [1] .

٤ – في القرون الوسطى وحتى القرن التاسع عشر ظلت دراسة اللغـــة منصبة على اللغتين اليونانية واللاتينية ، وكانت دراسة اللاتينيـــة على وجه الخصوص وسيلة لكسب الاحترام وسط المجتمع ؛ إذ كان كل دارس لها يتطلع إلى الوصول إلى مرتبة شيشرون . وبعد اختراع الطباعة ازدادت الرغبـة في تعلم اللغات الأجنبية وبخاصة اللغة العبرية التي كان الناس يرون أنها لغة الجنة وأنها أصل اللغات جميعا . وقـد كانت دراسة اللاتينية ذات تأثير واضح على منهج « فقه اللغة » بعد ذلك ، لأنها حددت المنهج باعتباره دراسة للغـــة « مكتوبة » وليس دراسة للغة « منطوقة » . ولعل أول دراسة مقارنةهي تلك التي قدمها د. يينش D. Jenisch حين أعلنت الأكاديمية الألمانية عـــن جائزة لمن يكتب بحثاً عن أحسن وسيلة في التعبير اللغوي ؛ فكسبالجائزة، وأصدر سنة ١٧٩٦ كتابه « مقارنة وتقديرفلسفيان نقديان لأربـع عشرة لغة أوربية قديمة وحديثة ».[2]

«Philosopisch- kritisch Vergleichung und Würdigung von vierzehn ältern und neuern Sprachen Europas . »

٥ – ثم كانت المرحلة الهامة التي تحدد تطور الدراسة اللغويةفي الغرب هي تلك التي تبدأ بكشف اللغة السنسكريتية ؛ لغة الهند القديمـــة ، ففي سنة ١٧٨٦ أعلن السير وليم جونز Sir W. Jones ، الذي كان يعمـــل قاضياً في المحكمة العليا بالبنغال ، أن السنسكريتية واليونانية واللاتينية تنتسب إلىلغة واحدة . وكان قد سبقه إلى هـــذا الكشف الأب الفرنسي كوردو

---

(1) De Saussure,Ferdinand : Course in general linguistics,translated by Wade Baskin, 1964 pp. 1-2 .

(2) Jespersen : Language, pp. 12-13 .

Père Caston Laurent Coerdoux الذي أعلن سنة ١٧٦٧عن الصلة بين هذه اللغات، ولكن عمله لم ينشر إلا بعد عشرين عاماً [١] .

٦ – وجه إعلان جونز اهتمام اللغويين إلى الدراسة المقارنة ، وإلى إنزال اللغة اللاتينية من مرتبتهاالعالية ، وإلى التقسيم السلالي للغات ، ويعود الفضل في تطوير هذه الدراسة إلى علماء المدرسة الألمانية وإلى العـــالم الدانمركي راسموس راسك Rasmus Rask ؛ فكتب فريدريك فون شليجل Friedrich Von Schlegel الذي يعتبر أول من دعـا إلى « النحو المقارن » كتابه الذي أصدره سنة ١٨٠٨ بعنوان «عن اللغة والمعرفة عند الهنود »

« Über die Sprache und Weisbet der Indier .»

وفي سنة ١٨١٦ أصدر فرانز پوپ Franz Popp كتابه الهام الذي يحدد ميلاد «فقه اللغة المقارن» بعنوان: «عن نظام التصريف في اللغة السنسكريتية مقارَنا بكل من اليونانية واللاتينية والفارسية والجرمانية» .

« Über das Conjugationssystem der Sanskritsprache in Vergleichung mit jenem der griechischen , lateinischen , persischen und germanischen Sprache . »

ثم أصدر سنة ١٨٣٣ كتابه عن « النحو المقارن للسنسكريتية والسندية والأرمينيةواليونانية واللاتينيةواللتوانية والسلافيةالقديمة والقوطية والألمانية.»

« Vergleichende Grammatik des Sanskrit , Send , Armenischen , Griechischen, Lateinischen , Litauischen , Altslavishen , Gotischen und Deutschen . »

وقد ظلت كتابات پوپ مسيطرة على الدراسة اللغوية فيالغربحتىالنصف الثاني من القرن التـاسع عشر حين ظهر كتاب شليخر August Schleicher سنة ١٨٦١ «تركيب النحو المقارن في اللغات الهندية الجرمانية » :

« Compendium der vergleichender Grammatik der indogermanichen Sprachen . »

---

(1) Enc. Americana (Language) .

وفي سنة ١٨١٨ أصدر اللغوي الدانمركي راسك كتابه :

« Undersegelse om det gamle nordiske eller islandske sprogs oprindelse . »

الذي نشر باللغة الدانمراكية ، والذي حاول فيه أن يصل إلى الأصول الأولى للغة الأيسلندية القديمة عن طريق المقارنة بعدد كبير من اللغات الهندية الأوربية . ويرى يسبرسن أن هذا الكتاب يعتبر أهم خطوة نحو دراسة اللغة دراسة علمية وإن كان قد صدر بعد كتاب بوپ بسنتين .

ثم أصدر جريم Jacob Grimm سنة ١٨١٩ الجزء الأول من كتابه عن « النحو الألماني » « Deutsche Grammatik » الذي يعتبر مرحلة واضحة نحو « النحو التاريخي » وقد عدل جريم هذا الجزء سنة ١٨٢٢ مضيفاً إليه تغير الأصوات بين اللغات التي قارن بينها فيما عرف بعد ذلك «بقانون جريم»، ولكن أهمية جريم تأتي من أنه وسع دائرة البحث في اللغة ؛ إذ قرر أن النصوص الأدبية المكتوبة لا تشكل إلا جزءاً صغيراً من اللغة، ومن ثم انطلق إلى دراسة اللهجات والآداب الشعبية بهدف الوصول إلى فهم الحياة الثقافية للأمة .

كان لبوپ وجريم تأثير كبير على من عاصرهما وتبعهما من دارسي اللغة واستمرت المدرسة الألمانية تطور « النحو المقارن » و « النحو التاريخي » وتؤسس « دراسة تاريخ الكلمة » ، وظهر عدد من أعلام اللغة الكبار من أمثال پوت August Friedrich Pott وماكس مولر Max Müller وكورتيوس Jeorg Curtius وشليخر وغيرهم ، ثم ظهرت سنة ١٨٧٠ مجموعة « النحويين الجدد neogrammarians » التي كانت تضم فيرنر KarlVerner وهيرمان پاول Herman Paul وبروجمان Brugmann وغيرهم .

والظاهرة الواضحة في هذه الفترة من القرن التاسع عشر ، والتي شكلت حدود دراسة « فقه اللغة » وأدت بعد ذلك إلى التمييز بينه وبين « علم اللغة »

أن دراسة اللغة السنسكريتية كانت أساس البحث اللغوي ، وكان دارس اللغة يلجأ في شرحه لأية ظاهرة لغوية أوروبية إلى السنسكريتية دائما ، وقد قال ماكس مولر : « إن السنسكريتية هي الأساس الوحيد لفقه اللغة المقارن وسوف تبقى المرشد الوحيد الصحيح لهذا العلم ، وعالم فقه اللغة المقارن اللي لا يعرف السنسكريتية ، شأنه شأن عـــالم الفلك الذي لا يعرف الرياضيات [1] ».

وسيطرة السنسكريتية على ميدان الدراسة اللغوية في هذه الفترة أدت – في رأى اللغويين الخالفين – إلى انحراف دراسة اللغة عن طريقها الصحيح إذ يقول إليس Ellis – وهو من جيل تال لمولر : «في أيامنا هذه جاء كشف السنسكريتية ، وبدأ فقه اللغة ، ولكنه – للأسف – بدأ من النهاية غير الصحيحة ، وذلك أن البدء بالسنسكريتية كان كأنه وصل لظواهر الحياة بشيء ميت ، كما أنه من الخطأ بدء دراسة علم الحيوان بدراسة علم الحفريات أي بدء دراسة علاقـات الحياةبعظام الموتى . » [2]

هذه هي المعالم الرئيسية لتطور الدرس اللغوي عند الغربيين [3] في القرن التاسع عشر ، ومنها يتبين لنا ما يلي :

١ – أن تأريخ الغربيين للدرس اللغوي كان مقصوراً على مجهـــودات اللغويين الذين ينتمون إلى اللغات الهندية الأوربيـــة ، أي أنهم لم يتعرضوا لدراسة اللغة عند العرب ، وذلك أمرمفهوم ،غيرأنه ينتج عنه الخطأ الواضح في ربط الدرس اللغوي العربي بالدرس الغربي ، وأوضح منه خطأ أن نسلك عمل

---

(1) Jespersen : Language, p. 67 .
(2) Ibid p. 67
(٣) للتوسع في تاريخ الدراسة اللغوية عند الغربيين انظر :
a - Jespersen : Language
b - Bloomfield, Leonard : Language, London 1950 .
جـ – الدكتور محمود السعران : علم اللغة .

العرب في حدود القرون الوسطى على ما يرتب الغربيون . وإذا كان تاريخ الدرس اللغوي قد اتخذ هذا الطريق الذي بيناه فقد كان له طريق آخر مخالف عند العرب .

٢ – أن عمل اللغويين الغربيين قبل اكتشاف السنسكريتية كان منصباً على اللغتين اليونانية واللاتينية أي أن ميدانه كان اللغة «المكتوبة» وليس اللغة «المنطوقة» ، كما أن هدفه كان هدفاً تعليميا .

٣ – أن كشف اللغة السنسكريتية أدى إلى نشأة ما يعرف «بفقه اللغة» بحدوده المعروفة الآن ؛ من درس للنصوص القديمة في أشكالها المكتوبة ، ومن اتخاذ اللغة وسيلة لدراسة الثقافة على العموم .

٤ –أن السنسكريتية أدت إلى تصنيف اللغات تصنيفا سلاليا ، مع التأثر الواضح بما ساد العصر من نظريات دارون .

٥ – أن الدرس اللغوي كان مهتما بالمقارنة بين اللغات التي تنتمي إلى العائلة الهندية الأوربية ، كما كان مهتما بإعادة تشكيل اللغات القديمة ، وإن كان هذا قد أدى إلى نشأة « فقه اللغة المقارن » . على أن الدراسة المقارنة قد أدت في الوقت نفسه إلى نتائج تجريديه لا تنطبق على كل اللغات المندرجة تحت عائلة واحدة ، حتى إن بوپ نبه تلاميذه على ضرورة إفراد أبحاث خاصة بكل لغة على حدة .

٦ – أن الدراسة المقارنة وجهت الاهتمام إلى درس تاريخ الكلمة « Etymology » [١] الذي أدى فيما بعد إلى تحديد « الدراسة التاريخية »

---

(١) ترجمها الدكتور السعران « بالاشتقاق » وترجمها الدكتور كال بشير « بعلم تاريخ الكلمات» وهو يتفق مع ما تورده التعريفات المختلفة لهذه الكلمة عند الغربيين ، انظر :

الدكتور محمود السعران : علم اللغة ، ص ٣٤٨

الدكتور كال بشر : دراسات في علم اللغة ، القسم الأول، ص٣٨

The Enc. Americana : (Language) .

٧ – أن عمل اللغويين في هذه المرحلة كان – على أية حال – مقصوراً – في الأغلب الأعم – على **اللغات القديمة الميتة** ، ومن ثم كان اهتمامهم **بالحروف** أكثر من اهتمامهم **بالأصوات** ، وإذا كان بعض اللغويين قد نادى وقتئذ بأن اللغات « **كائنات طبيعية** » فإن المنهج في درس اللغة لم يكن مبنياً على أساس المنهج الطبيعي .

* * *

كان لأعمال بوپ وراسك وجريم تأثير كبير على من خلفهم من باحثي اللغة في ألمانيا وفي الأقطار الأوربية الأخرى ، وقد مهدت لتطوير الدرس اللغوي حيث بدأ التمييز بين « فقه اللغة » و « علم اللغة » . نعم؛ لقد كان راسك عالماً في « فقه الأيسلندية » ، وكان بوپ عالماً في « فقه السنسكريتية » وكان جريم عالماً في « فقه الجرمانية » ، ولكنهم كانوا يشعرون شعوراً واضحاً بالميل نحو تحرير علم اللغة ؛ فقد بدأوا ينادون بأن اللغة « موضوع طبيعي » فقال راسك : « اللغة موضوع طبيعي ودراستها تشبه التاريخ الطبيعي » ، وقال بوپ : « ينبغي أن ننظر إلى اللغات على أنها أجسام طبيعية عضوية ، تتكون وفقاً لقوانين محدودة ، وتتطور وفقاً لمبدأ داخلي للحياة ، ثم تموت حين لا تكون قادرة على فهم نفسها (!) » ولكنهم مع ذلك ظلوا « فقهاء لغة » ولم يصبحوا « علماء لغة » .

غير أن آراءهم عن أن « اللغة موضوع طبيعي » قد أثرت تأثيراً كبيراً على تلاميذهم وبخاصة على أولئك الذين عرفوا « بالنحويين الجدد » ، إذ رأي هؤلاء أنهم لم يكتشفوا منهجاً جديداً في درس اللغة فحسب ، بل رأوا أن موضوع دراستهم مختلف عن موضوع « فقه اللغة » ، فبينما كان ينظر « فقيه اللغة » إلى اللغة باعتبارها **جزءاً من ثقافة أمة** نظر إليه « اللغوي » باعتبارها « موضوعاً طبيعياً » قائماً بذاته ، وينبغي أن تكون له دراسته الخاصة .

وحين قسم الفلاسفة وعلماء مناهج البحث كل العلوم إلى « علوم عقلية » و « علوم طبيعية » أدرج اللغويون علمهم تحت « العلوم الطبيعية »[1] .

ومنذ أواخر القرن التاسع عشر بدأ «علم اللغة» يأخذ حدوده الواضحة ، وهنا تبرز أسماء ثلاثة من اللغويين الكبار هم فرديناند دي سوسير Ferdinand de Saussure في أوروبا و بلومفيلد Leonard Bloomfield وسابير Edward Sapir في أمريكا ، على خلاف بينهم في التأثر بالمناهج العلمية الأخرى التي كانت سائدة آنذاك .

وقد ظهر تحديد « علم اللغة » حين أعلن دي سوسير أن « موضوع علم اللغة الصحيح والوحيد هو اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها »[2] .

« The true and unique object of linguistics is language studied in and for itself . »

كانت هذه هي النتيجة التي ختم بها دي سوسير محاضراته ، ومنها يتضح أن « علم اللغة » لا يدرس « لغة معينة » وإنما يشمل كل ظواهر الكلام الإنساني ، سواء كان أصحابه متحضرين أم بدائيين ، وسواء كان ذلك في فترات قديمة أم حديثة[3] . كما ميز « علم اللغة » عن « فقه اللغة » حين أكد أن « علم اللغة » يدرس اللغة « من أجل ذاتها » ، أي أنه لا يدرسها باعتبارها وسيلة لغاية أخرى كدراسة الثقافة أو الأدب في « فقه اللغة » .

وقد بدأ « علم اللغة » يتخذ اسم « العلم Science » باعتبار أن اللغة

---

(1) Jespersen : Language , pp. 65-66 ,

ونحب أن نشير هنا إلى الكلمة التي قالها فندريس تعليقاً على الربط بين علم اللغة والعلوم الطبيعية وبخاصة في مجال البحث عن أصول اللغات الأولى ، يقول : « وما أغرى العقول بالبحث عن الصور البدائية للغة إلا المقارنة التي كانت تقام بين علم اللغة والعلوم الطبيعية ، من جغرافية ونبات وحيوان . وقد جرت هذه المقارنة غير الصحيحة إلى أخطاء مرذولة ، فإذا أريد إيجاد نوع معادل للغة وجب البحث عنه على الأصح في التاريخ الاجتماعي » . اللغة ص ١٤

(2) De Saussure : Course in general linguistics, p. 232 .

(3) Ibid ; p. 6.

« مادة محسوسة » تدرس « كما هي » وليس « كما ينبغي أن تكون » ، ومن ثم ترك اللغويون كثيراً من الموضوعات التي كانت تجذب اللغويين القدماء من نحو البحث في « نشأة اللغة » وفي « أفضلية لغة على أخرى » وفي « أصول اللغة الأم » . الخ ، لأن « العلم » يقتضي توافر « مادة » صالحة للبحث حتى يمكن الوصول إلى « القوانين » التي يصل إليها كل من ينهج النهج « العلمي » .

ولقد رأى اللغويون أن « علمهم » يتطلب الاستعانة بعدد من العلوم كالتاريخ والجغرافيا وعلم النفس وعلم الاجتماع العام وعلم الأجناس البشرية وعلم وظائف الأعضاء وعلم التشريح ، ولكنهم نبهوا على أن الاستعانة بهذه العلوم لا ينبغي أن يؤدي إلى سيطرة مناهجها على « علم اللغة » ، بل لا بد من درس اللغة داخل « علم اللغة » نفسه ووفقاً للقوانين التي يصل إليها « اللغويون » من استقصاء « المادة اللغوية » .

وإذا كان « اللغويون » يتفقون على أن موضوع « علم اللغة » هو « اللغة » ، وأنه يُدرس على أساس المنهج « العلمي » « الموضوعي » ، فإنهم يختلفون بعد ذلك في مسائل كثيرة ، ونحن نلفت من الآن إلى هذا الاختلاف في طريق درسنا لمنهج العرب في درس اللغة .

ودراسة اللغة تتدرج — عند أغلبهم — على مستويات أربعة ؛ صوتية ، وصرفية ، ونحوية ، ودلالية . أما علم الأصوات فهو يدرس أصوات اللغة من جوانب كثيرة ، فإن كان يدرسها دون النظر إلى وظائفها وقيمها فإنهم يطلقون عليه مصطلح « Phonetics » وأما إن كان يدرسها من حيث وظائفها في اللغة فإنهم يطلقون عليه « Phonology » الذي ترجم إلى علم الأصوات الوظيفي أو علم الأصوات التنظيمي .

أما الصرف فيدرس الوحدات الصرفية والصيغ اللغوية ، وهو ما يعرف عندهم بمصطلح « Morphology » .

والنحو ميدانه « التراكيب » وما يتصل بها من خواص ، ويطلق بعضهم عليهم مصطلح « Syntax » ويسميه آخرون « Grammar » .

أما علم الدلالة (أو علـــم المعنى) « Semantics » فيدرس المعاني ومشكلاتها سواء كان مقصوراً على دراسة معاني الألفاظ المفردة أم دراسة معاني المفردات والجمل والعبارات .

على أن هناك مسائل عامة أخرى تتصل باللغة اتصالاً مـــا ، لا يغفلها « علم اللغة »؛ مثل البحث في « ماهية » اللغة، و « وظيفتها »،و « بيئتها » وطريقة جمع « المادة » اللغوية ... الخ .

وعلماء اللغة يلفتون إلى أن هذه المستويات والمسائل ترتبط معاً ارتباطاً وثيقاً ، بحيث لا يجوز الفصل بينها ، لأن كلاً منها يعتمد على الآخر في بحثه ونتائجه ، وهي تشكل الإطار العام لعلم اللغة [1] .

و « علم اللغة » حين يدرس اللغة على هذه المستويات ، يتخذ ثلاثة مناهج هي : المنهج الوصفي ، والمنهج التاريخي ، والمنهج المقارن [2] .

أما « علم اللغة الوصفي » Descriptive Linguistics فيدرس لغة معينة في فترة معينة وكما هي مستعملة في مكان معين .

وهذه الدراسة هي أساس المنهجين الآخرين ، إذ لا يمكن تطبيق « المنهج التاريخي » ولا «المنهج المقارن» إلا بعد الفراغ من «المنهج الوصفي »

وأما « علم اللغة التاريخي» Historical Linguistics فيدرس لغة معينة من حيث تطورها وتغيراتها خلال التاريخ،وإذا صحت تسمية «المنهج الوصفي» بأنه منهج ساكن static فإنه يصح تسمية « المنهج التاريخي » بأنـــه منهج حركي dynamic .

---

(١) انظر تفصيل هذا التقسيم في كتاب الدكتور كمال بشر : دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني ، ص ١٠ – ١٣

(٢) الدكتور محمود السعران : علم اللغة ص ٢٦٢ – ٢٨١ .

وأما «علم اللغة المقارن» Comparative Linguistics فيدرس التقابلات المطردة أو المنتظمة بين لغتين أو أكثر داخل العائلة اللغوية الواحدة ، ذلك أن الدراسة الوصفية والدراسة التاريخية لا تصلحان وحدهما لتفسير عدد كبير من الظواهر في لغة معينة ومن ثم كان من اللازم عرضها على الدراسة المقارنة[1].

هذا هو الإطار العام « لعلم اللغة» في صورته الحديثة عند الغربيين ، وكما نقله عنهم باحثونا المحدثون ، لكن الذي نحب أن نلفت إليه أن الغربيين — واللغويين المحدثين عندنا أيضاً — لا يتفقون على منهج واحد في « علم اللغة » ، بل إن هناك اختلافات كثيرة بينهم في بعض المسائل العامة وفي كثير من المسائل التفصيلية ، ويرجع هذا الاختلاف إلى «المذهب الاجتماعي» الذي ينتمي إليه هؤلاء اللغويون أو أولئك ، كما يرجع إلى اختلاف التأثير الذي عرض لكل منهم .

فاللغويون الروس ينظرون إلى «اللغة» نظرة تختلف عن تلك التي يذهب إليها اللغويون في الغرب الرأسمالي [2] ، كما أن دي سوسير قد تأثر في معالجته للغة بمذهب صديقه أميل دوركايم [3] في الاجتماع، في حين تأثر بلومفيلد بمذهب السلوكيين [4]، ويقول الدكتور السعران: « ولقد يختلف المحدثون من أصحاب الدراسة اللغوية الجديدة في مسائل عدة ، ولقد يختلفون في مسائل جوهرية كتعريف « اللغة » نفسها ، أو تعريف « الكلمة » أو «الجملة» ، ولقد يختلفون في طريقة أخذهم لدراسة اللغة في جوانب معينة ، ولقد يتباينون في غير ذلك،

---

(١) يضيف الدكتور محمود حجازي منهجاً رابعاً حديثاً هو : « علم اللغة التقابلي » Constructive Linguistics ، على أنه العلم الذي يقابل بين نظامين لغويين ؛ أي أنه لا يعنى ببحث اللغات المندرجة في إطار أسرة واحدة . بل يقارن أية لغتين . (علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة ص ٩)

2 - Berezin (F. M.) Lectures on Linguistics, Moscow 1969 .

(٣) الدكتور السعران : علم اللغة ص ٣٧٤ .

(٤) المرجع السابق : ص ٣٧٧ .

ولكنهم يتفقون جميعا في أن دراساتهم الجديدة «علمية». إن مـــا بينهم من اختلاف وافتراق وتباين هو ما ينشأ بين أصحاب أي دراسة لا تتردد في إضفاء صفة العلم عليها » . (١)

وبينما يقسم الدكتور السعران مستويات «علم اللغة» إلى ثلاثـة مستويات ؛ صوتية ، ونحوية (حيث يتكون النحو من المورفولوجيا والنظم) ودلالية (٢)، يجعلها الدكتور كمال بشر خمسة؛ علم الأصوات ، والصرف والنحو، والدراسات المعجمية ، وعلم المعنى (٣) .

وفي تعليق الدكتور كمال بشر على كتاب الدكتور السعران – فيما يخص علم الأصوات حـــين جعله الدكتور السعران شاملاً لعلمي Phonetics و Phonology يذكر أن «هذا الاتجاه نحو عدم التفريق بين هذين الفرعين هو ما سارت عليه المدرسة الإنجليزية ، وهو ما يعارض اتجاها أو اتجاهين آخرين مشهورين .

«الاتجاه الأول مرتبط كل الارتبـاط بفكرة الثنائية في الكلام الإنساني : بفكرة تقسيمه إلى ما سموه «اللغة» Langue وإلى ما سموه « الكلام الفعلي » Parole ، والرأي عند أصحاب هذا الاتجـاه هو أن الفوناتيك Phonetics وظيفته دراسة أصوات الكلام ، أي دراسة الأصوات الفعلية الحقيقية ، أما الفونولوجيا فتتناول أصوات اللغة ، أي الوحدات الصوتية للغة المخزونة في ذهن الجماعة المعينة .

« أما الاتجاه الثاني فينظر إلى الفوناتيك كما لو كان شيئاً لا يندرج تحت علم اللغة ، أو بحسب ما يفهم من كلامهم ليس فرعا من علم اللغة إنما هو علم له استقلال من نوع مـــا ، ولكن الدراسات اللغوية في حاجة إليه حاجتها إلى بعض العلوم الأخرى . ومن ثم يستعمل هؤلاء الدارسون

---

(١) المرجع السابق ص ١١ .
(٢) المرجع السابق صفحات ٨٩ ، ٢٢١ ، ٢٨٣ على التوالي .
(٣) دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني ص ١٠–١٢ .

مصطلحين مستقلين ومختلفين للدلالة على وجهة نظرهم . فهناك أولا المصطلح Linguistics (علم اللغة) ولا يشمل (الفوناتيك) ، وفي مقابل هـذا يستعملون Phonetics للدلالة على علم الأصوات بوصفه علما مستقلا ، أما إذا أرادوا الجمع بين علم اللغة وعلم الأصوات كليهما فيطلقون عليهما (وبالطبع وعلى غيرهما) Linguistic Sciences وهي عبارة تساوي « علوم اللغة » بصيغة الجمع . » [1]

ويقول في موضع آخر تعليقاً على « علم الدلالة » : « علم الدلالة بالمعنى العلمي الدقيق أحدث فروع علم اللغة كلها ، فلم يحظ بشيء من الاهتمام إلا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن الحاضر . وهو في الوقت نفسه أصعب المستويات اللغوية وأشقها على نفوس الدارسين . ذلك لأنه يعرض لمشكلة المعنى . والمعنى اللغوي كما هو معروف موضوع يتعلق بكل شيء في حياة الإنسان : ثقافته وخبراته ، وقيمه ومثله وعاداته الخ . وليس من السهل على الدارس أن يحدد هذا كله ويتعرف عليه تعرفاً دقيقاً إلا بدراسة طويلة شاقة قد تستغرق حياته كلها .

« لهذا ، رأى بعض اللغويين إخراج مشكلة المعنى نهائياً من البحث اللغوي ، ويرى فريق آخر أن علم الدلالة نفسه ليس – في حقيقة الأمر – من فروع علم اللغة وإنما هو حقل للدرس يرتبط بميادين أخرى كثيرة كالمنطق والفلسفة وعلم النفس والاجتماع الخ .

« أما من تعرض من اللغويين لهذا العلم ولدراسة المعنى ، فقد اختلفوا فيما بينهم فيما يتعلق بوظيفة هذا العلم وفي المعنى نفسه » [2] .

بل إن اللغويين المحدثين يذهبون في الاختلاف إلى درجة لافتة ، حتى إنهم

---

(١) دراسات في علم اللغة ، القسم الأول ص ٢٢ – ٢٣ .

(٢) المرجع السابق ص ٣٢ .

يختلفون فيما يتوصلون إليه من نتائج وقوانين تمدهم بها الأجهزة والآلات الحديثة التي يُفترض أنها تؤدي عملاً « علميا » يوصل إلى نتائج « علمية » لا تختلف ولا تتخلف ما دامت « المادة » واحدة والظروف واحدة . يقول الدكتور بشر في تعليقه على كتاب الدكتور السمران أيضاً « يرى صاحب الكتاب — كما يرى جونز — أن الهمزة العربية صوت لاهوبالجهور ولا بالمهموس، ونحن أيضاً من أنصار هـــذا الرأى ، إذ أن الأوتار الصوتية (التي ينسب الجهر والهمس إلى ذبذبتها وعدم ذبذبتها) تكون عند النطق بالهمزة في وضع لا يمكن معه القول بذبذبتها أو عدم ذبذبتها . ويميل بعض الباحثين العرب إلى القول بأن الهمزة صوت مهموس ، تابعين في ذلك بعض اللغويين الأمريكيين »[1].

ولقد أطلنا الحديث — وأكثرنا النقل — في موضوع اختلاف المنـاهج الحديثة في « علم اللغة » ، لأنا هنا بصدد بحث المنهج اللغوي عند العرب ، وهذا الاختلاف ينبغي أن يكون موضع الاعتبار عند النظر في المنهج العربي لأن محاولة النظر إليه من خلال المنهج الغربي فيه قدر غير ضئيل من التسمح فضلا عن أن يكون فيه قدر غير ضئيل من مجافاة المنهج « العلمي » .

* * *

ومهما يكن من أمر فإن تطور « علم اللغة » في هذا القرن — على اختلاف مناهجه ومدارسه — قد ساعد على التمييز الواضح بينه وبين « فقه اللغة » ، وهو ما نرمي إليه من هذا الفصل .

« علم اللغة » — كما رأينا — يدرس « اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها » بينما يعالج « فقه اللغة » موضوع «اللغة» باعتبارها « وسيلة » إلى «غاية » أخرى؛ فميدانه أوسع وأشمل . إن الغاية النهائية «لفقه اللغة » هي دراسة «الحضارة» أو دراسة « الأدب » من خلال « اللغة » ، ومن ثم تُشغل فقهاء اللغة «بتقسيم»

---

(١) المرجع السابق ص ٢٤ .

اللغات تقسيما « سلاليا » وبالمقارنة بينها ، « وبإعادة صياغة » اللغات القديمة، وبإعداد النصوص والنقوش القديمة للنشر بوضع الشروح والتفاسير عليها ، كل ذلك من أجل الوصول إلى ما تتضمنه من عادات وتقاليد وعقائد ومضامين حضارية على العموم . ومعنى ذلك أن عمل فقهاء اللغة عمل «تاريخي» «مقارن» في أغلبه، وأنه منصب على « اللغات القديمة » باعتبارها لغات « مكتوبة » .

الفرق إذن واضح بين المنهجين ، ومع ذلك لم يسلم من الخلط الذي بيناه – أول هذا الفصل – عندما نقله عدد من الكتاب العرب .

على أننا نشير هنا أيضاً إلى أنه كما يختلف الغربيون حول منهج « علم اللغة » وحول عدد كبير من مسائله، فإنهم يختلفون كذلك حول «فقه اللغة » فيقول يسبرسن إن « فقه اللغة مرادف عند الإنجليز للدراسة المقارنة بين اللغات بينما يعني عند الآخرين دراسة حضارة معينة لأمة ما » [1] .

ويقول روبنز إن مصطلح « فقه اللغة » يستعمل استعمالاً مختلفاً عند كل من البريطانيين والألمان « ففي استعمال البريطانيين يتساوى الاصطلاح مع فقه اللغة المقارن الذي هو أقدم وما زال معروفاً يساعد عند اللغويين ما يسمونه علم اللغة التاريخي والمقارن . وهو يعني عند الألمان الدراسة العلمية للنصوص الأدبية القديمة وخاصة النصوص اليونانية الرومانية القديمة ، ويعني أكثر من ذلك دراسة الثقافة والحضارة من خلال النصوص الأدبية ، أما فقه اللغة المقارن في انجلترا فيعني عند الألمان علم اللغة المقارن Vergleichende Sprachwissenschaft ، وهذا المعنى لفقه اللغة له استعمالات مقابلة في اللغات الأوربية ، وفي دوائر الدراسة في أمريكا ، وربما جاز أن نعتبر الاصطلاح بهذا الاستعمال مناسباً لما يربط بين علم اللغة باعتباره علماً وبين الدراسات الجمالية والإنسانية للأدب وللميدان الذي يعتمد فيه مؤرخ مظاهر الحضارة المتباينة على نتائج عالم اللغة في فهم النصوص

---

1 - Jespersen : Language, p. 64 .

والنقوش ، وفي وضع أسس معتمدة من المخطوطات والوثائق والمواد لتكون دعامة لدراسته . والصلة بين علم اللغة وفقه اللغة بهذا المعنى الأخير قريبة جداً وكثيراً ما يتلاقى ميدانهما. وعلم اللغة بمعناه الضيق يركز على التحليل لتركيب اللغة ووصفها باعتبارها ميدانه الأساسي،وعندما يوسع علماء اللغة Linguists ميدان موضوعهم فيعالجون المعنى فإنهم يقتربون من مجال فقه اللغة » . (١)

ومن المهم أن نلفت إلى أن هذا الاختلاف في استعمال « فقه اللغة » قد أدى إلى غموض يحوط المصطلح ، ليس في القرن الماضي فحسب ، بل في السنوات الأخيرة أيضاً ، وليس في بلادنا فقط بل في بلاد الغرب كذلك ، وهذا الغموض لا يزال يستشعره علماء اللغـــة في الغرب ؛ فقد نقل المرحوم الدكتور محمد أبو الفرج عن المحاضرة التي ألقاها الأستاذ ألن Allen سنة١٩٥٧ بعد شغله لكرسي« فقه اللغة المقارن » Comparative philology في جامعة كامبردج ، نقل عنه قوله « إن التفريق بين الاصطلاحين – فقه اللغة وعـــلم اللغة – واجب للتفريق بين دراسة اللغة باعتبارها وسيلة وبـــين دراستها باعتبارها غاية في ذاتها » (٢) .

ولقد عرفت الجامعة المصرية « فقه اللغة » حين وفد إليها عـــدد من المستشرقين الأوربيين ليشتركوا في التدريس بها أول إنشائها ؛ فعرف هذاالعلم في بداية الأمر بمعناه الواسع من درس الحضارة على النحو الذي بيناه ، يقول

---

(1) Robins (R. H.) General Linguistics, An Introductory Survey, London, 1964.

وهذه الفقرة من ترجمة الدكتور محمد أبو الفرج : مقدمة لدراسة فقه اللغة ، دار النهضةالعربية – بيروت ١٩٦٦ ص ١٥–١٦ .

(٢) الدكتور أبو الفرج : مقدمة لدراسة فقـــه اللغة ص ١٧ ، وعنوان محاضرة ألن هو : الدراسة اللغوية للغات The Linguistic study of languages .

الدكتور زكي مبارك « ذكر السنيور جويدي في محاضرته الأولى بالجامعة المصرية (٧) أكتوبر سنة ١٩٢٦ أن كلمة Philologie تصعب ترجمتها بالعربية، وأن لها في اللغات الغربية معنى خاصاً لا يتفق عليه أصحاب العلم والأدب. فمنهم من يرى أن هذا العلم مجرد درس قواعد الصرف والنحو ونقد نصوص الآثار الأدبية. ومنهم من يرى أنه ليس درس اللغة فقط ولكنه بحث عن الحياة العقلية من جميع وجوهها. وإذا صح ذلك فمن الممكن أن يدخل في دائرة « الفيلولوجي »، علم اللغة وفنونها المختلفة كتاريخ اللغة ومقابلة اللغات والنحو والصرف والعروض وعلوم البلاغة وعلم الأدب في معناه الأوسع فيدخل تاريخ الآداب وتاريخ العلوم من حيث تصنيف الكتب العلمية، وتاريخ الفقه من حيث تدوينه في المجاميع والمجلات وتاريخ الأديان من حيث درس الكتب المقدسة وتأليف الكتب الدينية واللاهوتية، وتاريخ الفلسفة من حيث تأليف كتب الحكمة وكتب الكلام. لا سبيل إلى معرفة كنه هذه الحياة العقلية إلا بدرس أصول المركز الذي نشأت فيه تلك الآثار الأدبية »[١].

على أن « فقه اللغة » قد اشتهر في الجامعات المصرية بأنه الدراسة المقارنة للغة داخل « العائلة السامية »، فكان الطلاب يفهمون موضوع هذا العلم بأنه بحث في مقارنة « الألفاظ » العربية وبعض « تراكيبها » باللغات السامية وبخاصة اللغة العبرية، كما قصر بعض الأساتذة الذين قاموا بتدريس هذه المادة عملهم على بحث تطور « اللفظة » العربية المفردة تاريخياً، وكانوا يركزون هذا الدرس — في الأغلب — على التطور « الدلالي » للفظة من

---

(١) الدكتور زكي مبارك : النقد الفني في القرن الرابع. المطبعة التجارية ١٩٢٧ ج٢ ص٣٧.

معانيها « المادية » إلى معانيها « المعنوية » أو « الاصطلاحية » . ومع ذلك ظل « فقه اللغة » يشمله الغموض ؛ فيختلط « بعلم اللغة » في أغلب الأحيان حتى الأيام الأخيرة على النحو الذي رأيناه عنـــد الدكتور علي عبد الواحد وافي والأستاذ محمد المبارك والدكتور صبحي الصالح كما بينا أول هذا الفصل

وغني عن البيان الآن أن هناك فرقاً واضحاً بين موضوعي العلمين ومنهجيهما في درس اللغة ، وهذا التفريق ينبغي أن يكون واضحاً عنـــد بحث المنهج اللغوي عند العرب ، وهو ما نتقدم للحديث عنه في الفصول التالية .

الفصل الثاني

فقه اللغة وعلم اللغة عند العرب

من الحقائق المقررة أن الحيـــاة العلمية العربية نشأت وتطورت في ظل القرآن الكريم ؛ ذلك أن المسلمين لم يروا في قرآنهم كتاباً يُتلى في الصلوات أو يرتل في المناسبات، ولكنهم آمنوا به كتاباً ينظم حياتهم كلها بحيث ينبغي أن تتسق هذه الحياة مع ما جاء به القرآن الكريم. ومن هذه الحقيقة الكبرى في حياة المسلمين كانت حركتهم نحو « العلم » في سبيل « فهم » النص الكريم والوصول إلى ما يحتويه من أحكام .

وهذه الحقيقة توضح تطور الحياة العلمية العربية ، لأن ارتباط المسلمين بالنص القرآني جعلهم يبدأون بما هو عملي قبل أن يصلوا إلى وضع « منهج نظري » لكل فرع من فروع البحث التي ارتادوها آنذاك ، فكانت قراءة القرآن عن طريق « التلقي والعرض » أسبق من وضع كتب تحـــدد منهج القراءات ، وكان التفسير بالأثر أسبق من غـــيره من ألوان التفسير وأسبق — بلا شك — من التأويل ، وكان الفقه أسبق من الأصول ، ومن هـــذا التطور العام نستطيع أن نتصور تطور الدراسة اللغوية عند العرب بحيث نراها بادئة بما هو عملي من حيث جمع الألفاظ وضبطها ثم دراسة التراكيب اللغوية قبل الوصول إلى منهج عـــام في درس اللغة على ما رأيناه بعـــد ذلك في القرن الرابع .

وهذه الحقيقة تستتبع كذلك نتيجة في غاية الأهمية في طريق دراسة المنهج العلمي عند العرب ، ذلك أنه إذا كانت الحياة العلمية العربية قد نشأت عن القرآن الكريم وتطورت في رحابه فإن تأريخ هذه الحياة تأريخاً «موضوعياً» ينبغي أن يبدأ من هذه الحقيقة، أي أن الحياة العلمية العربية لا تصح دراستها إلا من « الداخل » ؛ بمعنى أن معالم نشأتها وأسباب تطورها لا ينبغي أن تُلتمس إلا من خلال الحياة العربية وليس من خلال تأثيرات خارجية أغلبها مزعوم وأغلبها لا يصمد أمام النقد العلمي الصحيح . فالذي لا ريب فيه أن العلوم العربية نشأت — منذ البداية — متصلة مترابطة ثم تطورت بعد ذلك في

« مناخ » عقلي عام صنعته الحيـاة العربية ، فـكان كل علم يتأثر بالعـلوم العربية الأخرى لا بعلوم أخرى منسوبة إلى أرسطو أو منسوبة إلى اليونان على العموم [١]. فعـلم اللغـة عند العرب تأثر بمناهـج الفقه والكلام ، وتأثر الفقه والكلام بعلوم اللغة ، وهكذا . والعجيب أن مؤرخي الدرس اللغوي من الغربيين لا ينكرون — كما بينا في الفصل السابق — تأثر اللغويين المحدثين بالظروف العقليـة المحيطة بهم ، كما رأينا من تأثر لغويي القرن التاسع عشر بنظريات دارون ، ومن تأثر دي سوسير بمنهج دوركايم في الاجتماع ، ومن تأثر بلومفيلد بمنهج السلوكيين ، نقول من العجب ألا ينكروا ذلك فإذا تعرض بعض الذين ينهجون نهجهم من باحثينا المحدثين لعلم من علوم العرب إذا به يسرع إلى مصادر «خارجية» يفسر على ضوئها نشأة هـذا العلم وتطوره ، وإذا به يعتسف الربط اعتسافاً ، وقد أدى ذلك كله إلى خطأ في التفسير فضلاً عن «خطورة» نتيجة هذا التفسير . ونحن إذن لا نأتي ببدع من القول حين نقرر أن فهم المنهج العربي في أي علم من علومهم ينبغي أن يلتمس من «داخل» الحياة العقلية العربية ومن خلال « المناخ » العقلي العام الذي نشأ وتطور وتأصل في ظل القرآن .

ولقد فصّل كثير من الباحثين في تأريخ الدرس اللغوي عند العرب وبخاصة عند تعرضهم لتاريخ النحو ، وهم يُرجعون نشأة هـذا الدرس إلى انتشار «اللحن» نتيجة دخول شعوب غير عربية في الإسلام، أي أن «الدرس اللغوي» نشأ لحفظ القرآن الكريم من اللحن . وذلـك صواب لا شك ، لكنه صواب غير كامل أو هو صواب لم يلتمس السبب الأهم في نشأة هذا الدرس وتطوره. نعم ؛ لقد كان حفظ القرآن من اللحن سبباً من الأسباب لكنه لم يكن السبب الأول ولم يكن الغاية من الدراسة ، والسبب الحقيقي — فيما نعتقـد — لنشأة

---

(١) لا نفيض الآن في الحديث عن دعوى تأثر النحو العربي — مثلاً — بالمنطق الأرسطي ، وسنفرد له بحثاً مستقلاً إن شاء الله .

علوم اللغة عند العرب إنما هو السعي «لفهم» النص القرآني باعتباره مناط الأحكام التي تنتظم الحياة . وفرق كبير بين علم يسعى «لفهم» النص وعلم يسعى «لحفظه» من اللحن ،و لو كانت الغاية منه حفظ النص من اللحن لما أنتج العرب هذه الثروة الضخمة في مجال الدرس اللغوي،ومحاولة «الفهم» هذه هي التي حددت مسار المنهج لأنها ربطت درس اللغة بكل المحاولات الأخرى التي تسعى لفهم النص ، ومن هنا قلنا إن التأثر والتأثير ينبغي أن يلتمسا في علوم العرب وعلى الأخص في الفقه والكلام .

وأنت لا تكاد تجد كتابا في التفسير أو الفقه أو الأصول إلا وفي مقدمته بيان بما ينبغي على دارس أيّ من هذه العلوم أن يمتلك من أدوات الدرس وأولها علوم « العربية » ، كما أنك لا تكاد تجد كتابا من كتب اللغة إلا وفيه تنبيه على الصلة بين درس اللغة والقرآن ؛ يقول الثعالبي : « والعربية خير اللغات والألسنة ، والإقبال على تفهمها من الديانة إذ هي أداة العلم ومفتاح التفقه في الدين وسبب إصلاح المعاش والمعاد،ثم هي لإحراز الفضائل والاحتواء على المروءة وسائر المناقب كالينبوع للماء ، والزند للنار ، ولو لم يكن في الإحاطة بخصائصها والوقوف على مجاريها وتصاريفها والتبحر في جلائلها ودقائقها إلا قوة اليقين في معرفة إعجاز القرآن ، وزيادة البصيرة في إثبات النبوة الذي هو عمدة الإيمان لكفى بها فضلا يحسن أثره ، ويطيب في الدارين ثمره »[1]

وقال السيوطي : « ولا شك أن علم اللغة من الدين ، لأنه من فروض الكفايات، وبه تعرف معاني ألفاظ القرآن والسنة. أخرج أبو بكر بن الأنباري في كتاب الوقف والابتداء بسنده عن عمر بن الخطاب ، رضى الله عنه ،قال: لا يقرىء القرآن إلا عالم باللغة . . وقال الفارابي في خطبة ديوان الأدب : القرآن كلام الله وتنزيله ، فصل فيه مصالح العباد في معاشهم ومعادهم ، مما

---

(١) الثعالبي ، فقه اللغة – القاهرة ١٢٨٤ هـ ص ٢ .

يأتون ويذرون ، ولا سبيل إلى علمه وإدراك معانيه إلا بالتبحر في علم هذه اللغة . »[1]

وقد أشار أحد أساتذتنا إلى مثل هـذا المنهج بقوله : « الواقع أن الخطة السليمة لدراسةالعربية والوقوف على خطى تطورهاومدى ما كان لهذا التطور من أثر في حياتها أن يبدأ الدارس أولاً بتحديد مفهوم اللغة فيأذهان أصحابها والمتكلمين بها ثم جلاء الدوافع المتعددة التي دفعت بهم إلى تدريج حياتها بما يساير تطور الحياة ونموها وبما يكشف عن مسالك اتصالها بغيرها من الشعاب التي انتهت إليها الحياة الإسلامية في العلم والأدب والفلسفة والاجتماع ... ولا أرتاب في أن هذه الخطة سوف تحدد معالم الطريق تحديداً يوسع آفاق هذه الدراسة ويجلو بعض الغامض من حياة العربية .. »[2] .

وعلى هذا الخطة نتقدم الآن في محاولة لفهم المنهج الذي نهجه العرب في درس اللغة ، ولمعرفة الجوانب التي تصله « بفقه اللغة » أو «بعلم اللغة» على ما أوضحناه في الفصل السابق .

ومن الواضح أن مقصدنا من هـذا البحث ليس تأريخا للعلوم اللغوية عند العرب علما علما ، وإنما القصد هو بيان المنهج الذي ساروا عليه والذي ربما كان أكثر وضوحا فيما عرف « بفقه اللغة » .

منذ فترة مبكرة في تاريخ الدرس اللغوى عند العرب ظهرت مجموعة من المصطلحات على أنها أسماء لعلوم لغوية معينة ، وإن كان بعضها قد استعمل قديماً وحديثاً بطريقة لا تخلو من غموض . ومن أشهر هـذه المصطلحات : « اللغة » ، و « النحو » و « العربية » .

---

(١) السيوطي : المزهر ٢/٣٠٢.

(٢) الدكتور السيد أحمد خليل : التصور اللغوي عند العرب ، مجلة كلية الآداب بجامعة الاسكندرية عدد رقم ١٤ سنة ١٩٦٠ ص ١٧٥ .

أما « اللغة » فكانوا يطلقونها على العلم الذي يختص بجمع الألفاظ اللغوية ودراستها ، ويُنسب إليها فيقال « لغوي » وهو العـــالم الذي يعرف قدراً كبيراً من ألفاظ اللغة وعلى الأخص الألفاظ الغريبة منها ، أو هو التخصص في إخراج المعاجم اللغوية . وقد ظهر هذا المصطلح في فـترة مبكرة كما قلنا على نحو ما نعرف من تصنيف أصحاب الطبقات لرجـال اللغة الأولين ، فهم يذكرون مثلاً أنه قد « برز من أصحاب الخليل أربعة : عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر المعروف بسيبويه ، والنضر بن شميل ، وعلي بن نصر الجهضمي ، ومؤرج السدوسي ، وكان أبرعهم في النحو سيبويه ، وغلب على النضر اللغة ، وعلى مؤرج الشعر واللغـــة ، وعلى الجهضمي الحديث . »[1] . ومثل هذا التقسيم في الاختصاص دليل على معرفتهم بحدود كل علم .

وقد ميز عبد اللطيف البغدادي اللغويّ من النحوي بقوله : « اعلم أن اللغوي شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعداه ، وأما النحوي فشأنه أن يتصرف فيما نقله اللغوي ويقيس عليه ، ومثالهما المحدث والفقيه ، فشأن المحدث نقل الحديث برمته ، ثم إن الفقيه يتلقاه ويتصرف فيه ، ويبسط فيه علله ، ويقيس عليه الأمثال والأشباه . »[2] وهذا التمييز أيضاً يؤكد أن عمل اللغوي كان مقصوراً على جمع الألفاظ اللغوية كما يروي المحدّثون نصوص الحديث .

وقد أضاف ابن خلدون على مصطلح « اللغة » كلمة « العلم » فسماه « علم اللغة »[3] ، ومن شرحه له يتضح أنه يشمل علم المعاجم على اختلاف أنواعها

---

(١) ابن الأنباري : نزهة الألباء في طبقات الأدباء – مطبعـــة المعارف – بغداد ١٩٥٩ ص ٣٨ .

(٢) السيوطي : المزهر ١/٣٠ .

(٣) لعل ذلك راجع إلى أنه سمى الفصل « في علوم اللسان العربي » فلما فصل ذكر كلمـــة « علم » مع كل فرع فقال : علم النحو – علم اللغة – علم البيان – علم الأدب .

سواء كانت متصلة بجمع الألفاظ اللغوية عامة أم بجمع الألفاظ المندرجة تحت موضوع واحد ، أم كانت متصلة بالمترادف والدخيل والمشترك ، فيقول :

« هذا العلم هو بيان الموضوعات اللغوية . وذلك لما فسدت ملكة اللسان العربي في الحركات المسماة عند أهل النحو بالإعراب واستنبطت القوانين لحفظها كما قلناه ، ثم استمر ذلك الفساد بملابسة العجم ومخالطتهم، حتى تأدى الفساد إلى موضوعات الألفاظ ، فاستعمل كثير من كلام العرب في غير موضوعه عندهم ميلاً مع هجنة المتعربين في اصطلاحاتهم المخالفة لصريح العربية فاحتيج إلى حفظ الموضوعات اللغوية بالكتاب والتدوين خشية الدروس وما ينشأ عنه من الجهل بالقرآن والحديث ، فشمر كثير من أئمة اللسان لذلك وأملوا فيه الدواوين . وكان سابق الحلبة في ذلك الخليل بن أحمد الفراهيدي، ألف فيها كتاب العين .. (ثم يذكر أبا بكر الزبيدي والجوهري وابن سيده والزمخشري) ... . ثم لما كانت العرب تضع الشيء على العموم ثم تستعمل في الأمور الخاصة ألفاظاً أخرى خاصة بها ، فرّق ذلك عندنا بين الوضع والاستعمال ، واحتاج إلى فقه في اللغة عزيز المأخذ ، كما وضع الأبيض بالوضع العام لكل ما فيه بياض ، ثم اختص ما فيه بياض من الخيل بالأشهب ، ومن الإنسان بالأزهر ، ومن الغنم بالأملح ، حتى صار استعمال الأبيض في هذه كلها لحنا وخروجاً عن لسان العرب . واختص بالتأليف في هذا المنحنى الثعالبي ؛ وأفرده في كتاب له سماه « فقه اللغة » . وهو من آكد ما يأخذ به اللغوي نفسه أن يحرف استعمال العرب عن مواضعه ، فليس معرفة الوضع الأول بكاف في التركيب حتى يشهد له استعمال العرب ، وأكثر ما يحتاج إلى ذلك الأديب في فني نظمه ونثره حذراً من أن يكثر لحنه في الموضوعات اللغوية في مفرداتها وتراكيبها ، وهو أشد من اللحن في الإعراب وأفحش . وكذلك ألف بعض المتأخرين في الألفاظ المشتركة وتكفل بحصرها وإن لم تبلغ إلى النهاية في ذلك فهو مستوعب للأكثر . وأما المختصرات الموجودة في هذا

الفن المخصوصة بالمتداول من اللغة الكثير الاستعمال تسهيلاً لحفظها على الطالب فكثيرة مثل الألفاظ لابن السكيت والفصيح لثعلب وغيرهما [1] . »

ونحسب أن هذا التحديد الذي أوضحه ابن خلدون هو الذي سار عليه العرب في فهمهم لمصطلح « اللغة » أو « علم اللغة » [2] .

أما مصطلح « النحو » و « النحوي » فقد استعمل في فترة مبكرة جداً أيضاً على ما رأينا من تقسيمهم لتلاميذ الخليل وتخصصهم سيبويه بالنحو ، على أن سيبويه ذكر هذا المصطلح في مواضع كثيرة من كتابه كقوله مثلاً : « وأما قول النحويين : قد أعطاهوك وأعطاهوني فإنما هو شيء قاسوه لم تكلم به العرب ووضعوا الكلام في غـــير موضعه وكان قياس هـــذا لو تكلم به كان هيناً » [3] .

وكان النحو – كما هو معروف – مشتملاً على النحو والصرف معاً غير أشتات أخرى من الدرس اللغوي ، ولسنا الآن بصدد التفصيل في هذا الموضوع ولكننا نشير فحسب إلى أن سيبويه وإن كان قد جمع بينهما في كتابه فقد كان يميز بينهما على نحو ما نراه ينص على ذلك بقوله في غير موضع : « وسنبين ذلك في باب التصريف إن شاء الله » .[5] وقد عرفه ابن جنى فجعله شاملاً للعلمين معاً فقال إن النحو « هوانتحاءسمت كلام العرب ، في تصرفه من إعراب وغيره ، كالتثنية ، والجمع ، والتحقير ، والتكسير ، والإضافة ، والنسب ، والتركيب ، وغير ذلك ، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في

---

(١) ابن خلدون : المقدمة تحقيق الدكتور علي عبد الواحد وافي – القـاهرة ١٩٦٢ جـ ٤ ص ١٢٥٨ – ١٢٦١ .

(٢) ويسمونه أحياناً « متن اللغة » ، وانظر في هذا أيضاً ما كتبه الدكتور كمال بشر تحت عنوان : التفكير اللغوي عند العرب في ضوء علم اللغة الحديث : دراسات في علم اللغة – القسم الثاني ص ٣٩ – ٤٧ .

(٣) سيبويه : الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ٢/٣٦٤ .

(٥) المصدر السابق ٢/٢٦٧ .

الفصاحة ، فينطق بها وإن لم يكن منهم ، وإن شذ بعضهم عنها رُد به إليها » . [1]

ونلتقي بمصطلح آخر هو « علم العربية » ، وكان العرب يطلقونه على « النحو » أيضاً ، يقول ابن فارس : « وكذلك الحاجة إلى علم العربية ، فإن الإعراب هو الفارق بين المعاني ، ألا ترى أن القائل إذا قال : « ما أحسن زيد » لم يُفرّق بين التعجب والاستفهام والجزم إلا بالإعراب » [2]

وفي تعليق على قراءة نافع « وجعلنا لكم فيها معائش » بالهمز ، يقول أبو حيان : « قال المازني : أصل هذه القراءة عن نافع ولم يكن يدري ما العربية وكلام العرب التصحيح في نحو هذا .. .. وأما قول المازني أصل هذه القراءة عن نافع فليس بصحيح لأنها نقلت عن ابن عامر وعن الأعرج وزيد ابن علي والأعمش ، وأما قوله إن نافعاً لم يكن يدري ما العربية فشهادة على النفي ، ولو فرضنا أنه لا يدري ما العربية وهي هذه الصناعة التي يتوصل بها إلى التكلم بلسان العرب فهو لا يلزمه ذلك إذ هو فصيح متكلم ناقل للقراءة عن العرب الفصحاء ، وكثيرون من هؤلاء النحاة يسيئون الظن بالقراء ولا يجوز لهم ذلك » [3] .

ومهما يكن من أمر فقد رأيت تفريق البغدادي بين « اللغة » و « النحو » ، ويزيد هذا التفريق وضوحاً عندهم ما قرره أبو حيان من أن « الفرق بين علم النحو وبين علم اللغة أن علم النحو موضوعه أمور كلية وموضوع علم اللغة أشياء جزئية » [4] .

---

(١) ابن جني : الخصائص : تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتب – القاهرة ١٩٥٢ ١/٣٤

(٢) الصاحبي ص ٦٦ .

(٣) أبو حيان : البحر المحيط ط السعادة ١٣٢٨ هـ ٤/٢٧١ .

(٤) المزهر ١/٢ : .

نحن إذن أمام المصطلحات الآتية ؛ اللغة أو علم اللغة ، والنحو أو علم العربية ، وقد عرفنا أن الأول يختص بدراسة الألفاظ اللغوية من جوانب مختلفة ،وأن الثاني يختص بالتراكيب أو بالجمل على النحو الذي نفصله في موضعه.

وفي القرن الرابع نشهد لأول مرة مصطلحاً جديدا هو « فقه اللغة » ، حين كتب أبو الحسين أحمد بن فارس (المتوفى ٣٩٥ هـ) كتابه « الصاحبى في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها » . ثم نجد هذا المصطلح نفسه لدى مؤلف آخر هو أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي (المتوفى٤٢٩هـ) الذي اشتهر بكتابه « فقه اللغة وسر العربية » . وفيما عدا هذين الكتابين لا نعرف كتاباً واحداً يحمل هذا المصطلح عنواناً له . والذي لا شك فيه أن هذه التسمية التي اختارها ابن فارس والتي تابعه فيها الثعالبي هي التي أوحت إلى المحدثين استعمال « فقه اللغة » في مقابل اللفظة الأوربية Philology على خلاف في المنهج بين استعمال الغربيين واستعمال العرب ، فضلاً عن الغموض الذي أحاط المصطلح على ما بيناه في الفصل السابق .

على أن هناك كتاباً ثالثاً أقرب إلى وضع منهج لدرس اللغة من كتابي ابن فارس والثعالبي دون أن يشير من بعيد أو قريب إلى مصطلح « فقه اللغة » ، فلقد اختار له صاحبه عنواناً أقرب إلى «القوانين » العامة التي تنتظم العربية» ونعني به كتاب « الخصائص » لأبي الفتح عثمان بن جنى (المتوفى٣٩٢هـ) . ولسوف نقصر بحثنا على هذه الكتب الثلاثة دون أن نضم إليها كتاب «المزهر في علوم اللغة وأنواعها » لأبي بكر جلال الدين السيوطي (المتوفي ٩١١ هـ) لسببين ؛ أولهما أننا نريد أن نقصر دراستنا على فترة الازدهار العلمي عند العرب وهي فترة مبكرة يمكن أن نركز على أمثلة منها في القرن الرابع ، وثانيهما أن كتاب السيوطي ليس إلا جمعاً لما قاله المتقدمون وهو إن كان يمدنا بالمواد التي ضاع معظمها فإنه لا يمثل منهجاً واحداً ينتسب إلى مؤلف واحد ،

ونحسب أن في كتاب « الخصائص » قدراً كافياً يعين على تصور المنهج العربي في درس اللغة .

ولسنا نخصص هذا الفصل لتحليل المادة اللغوية في هذه الكتب ، وإنما نكتفي برسم الهيكل العام لها ، وأما التحليل اللغوي الذي نتخذه طريقاً لفهم المنهج العربي فموضوعه في الفصول التالية .

والسؤال الذي يعرض لنا الآن هو . هل استعمل ابن فارس والثعالبي مصطلح « فقه اللغة » بنفس المعنى الذي فهمه الغربيون بعد ذلك ، وإذا لم يكن كذلك فما هو العلم الذي يمكن أن يندرج تحته ما كتبه هذان المؤلفان الجليلان ، ثم ما هو المقصد الذي يرمي إليه أبو الفتح من عنوان كتابه « الخصائص » ، وهل هو من قبيل « فقه اللغة » أو من علم آخر كذلك ؟.

أما الكتاب الأول فهو كتاب « الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها » لأبي الحسين أحمد بن فارس ، وهو – كما قلنا – أول كتاب يحمل هذا العنوان فيما نعرف من الكتب التي وصلت إلينا، وإن كان هو يقرر أن كتابه ليس جديداً في موضوعه بل سبق إليه عدد من العلماء « والذي جمعناه في مؤلفنا هذا مفرق في أصناف مؤلفات العلماء المتقدمين – رضى الله عنهم وجزاهم عنا أفضل الجزاء– وإنما لنا فيه اختصار مبسوط أو بسط مختصر أو شرح مشكل أو جمع متفرق »[1] ومع ذلك فنكاد نجزم أن ابن فارس هو أول من أطلق هذه التسمية إذ لو سبقه إليها سابق لما أغفلها رجال الطبقات على دقتهم في ترجمة الرجال. وأغلب الظن عندنا أن هذا العنوان مأخوذ من لفظة « الفقه » بمعناها الاصطلاحي وبمعناها اللغوي؛ فلقد كان الرجل فقيها قدم أكثر من كتاب في الفقه فضلا عن الصلة التي كان يراها ابن فارس وغيره من اللغويين العرب بين اللغة والدين على العموم وبينها وبين الفقه على وجه الخصوص .

---

(١) الصاحبي ص ٣١ .

ومما يلفت النظر أن ابن فارس عاش معظم حياته في فارس ، وأنه كان أميل إلى التشيع ، كما كان من أنصار المدرسة الكوفية في اللغة ؛ فقد كان أستاذه أبو بكر أحمد بن الحسين الخطيب راوية لثعلب[1] إمام مدرسة الكوفة في آخر حياتها، وقد ذكر ابن فارس شيخه ثعلبا في أكثر من موضع في كتابه. وهذه المسألة ضرورية في فهم المنهج الذي سار عليه صاحبنا في كتابه ؛ ذلك أن المتشيع الذي يرى في الإمام مصدراً للمعرفة جدير بأنه ينظر إلى اللغة نظرة خاصة ، بالإضافه إلى أن المدرسة الكوفية اعتمدت – كما تعلم – على الرواية ، أي على النقل أكثر من اعتمادها على النظر العقلي ، وذلك كله له تأثيره على منهج الرجل على ما يتضح لنا من تحليل مادته اللغوية بعد ذلك.

وقد كتب ابن فارس كتابه الصاحبي بأخرة من حياته بعد أن أخرج عدداً كبيراً من الكتب في الفقه والتفسير والأدب واللغة، وهو يذكر في آخر كتابه أن قد فُرغ من كتابته سنة ٣٨٢هـ أي قبل وفاته بثلاثة عشر عاماً[2].

وعنوان الكتاب يشير إلى أنه يعنى به نوعين من الدراسة ، الأول فقه اللغة ، والثاني سنن العرب في كلامها ، أما كلمة « الصاحبي » فهي إشارة إلى أنه قدم كتابه إلى الصاحب بن عباد (المتوفي ٣٨٠ هـ) : « وإنما عنونته بهذا الاسم ، لأني لما ألفته أودعته خزانة الصاحب الجليل ، كافي الكفاة – عمر الله عِراصَ العلم والخير والعدل بطول عمره – تجملاً وتحسناً[3] . »

ثم يصرح بأن درس اللغة يتخذ طريقين فيقول : « إن لعلم العرب أصلاً وفرعاً : أما الفرع فمعرفة الأسماء والصفات كقولنا : رجل وفرس وطويل وقصير ، وهذا هو الذي يبدأ به عند التعلم. وأما الأصل فالقول على موضوع

---

(١) انظر مقدمة محقق الصاحبي ص ٦ .

(٢) الصاحبي ٢٧٨ .

(٣) الصاحبي ٢٩ .

اللغة وأوليتها ومنشئها ، ثم على رسوم العرب في مخاطباتها ، وما لهـــا من الافتنان تحقيقاً ومجازاً [1] .»

والغاية من تأليف الكتاب – كما ذكرنا من قبـــل – هي خدمة النص القرآني ، وهي قد تساعدنا على فهم ما يقصده من تقسيم الدرس اللغوي إلى أصل وفرع ، يقول :

« أقول إن العلم بلغة العرب واجب على كل متعلق من العلم بالقرآن والسنة والفتيا بسبب ، حتى لا غنى بأحد منهم عنه . وذلك أن القرآن نازل بلغة العرب ، ورسول الله –ﷺ– عربي . فمن أراد معرفة مـــا في كتاب الله – جل وعز – وما في سنة رسول الله –ﷺ– من كل كلمة عربية أو نظم عجيب ، لم يجـد من العلم باللغة بداً . ولسنا نقول إن الذي يلزمه من ذلك الإحاطة بكل ما قالته العرب لأن ذلك غير مقدور عليه ، ولا يكون إلا لنبي كما قلنا أولاً . بل الواجب علم أصول اللغة والسنن التي بأكثرهـــا نزل القرآن وجاءت السنة . فأما أن يكلف القارىء أو الفقيه أو المتحدث معرفة أوصاف الإبل وأسماء السباع ونعوت الأسلحة وما قالته العرب في الفلوات والفيافي وما جاء عنهم من شواذ الأبنية وغرائب التصريف فلا . ولقـد غلط أبو بكر بن داود أبا عبدالله محمد بن إدريس الشافعي في كلمات ذكر أنه أخطأ فيها طريق اللغة وليس ببعيد أن يغلط في مثلهـــا مثله في فصاحته ، لكن الصواب على كل حال أصوب » [2] .

ومن الواضح أنه يقصد بالفروع درس الألفـــاظ اللغوية على طريقـــة المعاجم ، أما الأصول وسنن العربية فيعني بها دراسة القوانين العامة التي تنتظم اللغة ، ولعله يعني « بفقه اللغة » القضايا العامة التي تخضع لها حياة اللغة ، أما

---

(١) المصدر والصفحة .

(٢) ص ٦٤ .

سنن العربية فهي القوانين التي تسير وفقها الاستعمالات اللغوية ، على النحوالذي يظهر في عرضنا للمادة اللغوية في الكتاب .

ومهما يكن من أمر فإنه يمكن تصنيف مادة الكتاب على النحو التالي :

١ – مسائل عامة في حياة اللغة وتطورها ؛ تحدث فيها عن نشأة اللغة ، وأفضلية العربية ، ولهجاتها إلى غير ذلك من موضوعات .

٢ – مسائل صوتية ، وقد نرى بعضهـــا منتثراً في الجزء الذي خصصه لدراسة الحروف ، وإن كان كثير منه مندرجـــاً تحت المسائل النحوية على الطريقة التي قدمها ابن هشام في المغنى بعد ذلك .

٣ – مسائل صرفية ، وهي أيضاً مسائل منتشرة هنا وهناك وبخاصة في باب الحروف ، غير أنه يلخص رأيه في الصرف بقوله : « وأما التصريف فإن من فاته علمه فاته المعظم ، لأنا نقول ، وَجَد ، وهي كلمـــة مبهمة ، فإذا صرفنا أفصحت فقلنا في المال وُجدا ، وفي الضالة وِجـــدانا ، وفي الغضب مَوْجِدَة ، وفي الحزن وَجْدا . وقال الله جل ثناؤه (وأمـــا القاسطون فكانوا لجهنم حطبا) وقال (وأقسطوا إن الله يحب المقسطين) ، كيف تحول المعنى بالتصريف من العدل إلى الجور ؛ ويكون ذلك في الأسماء والأفعال . فيقولون للطريقة في الرّمل خِبّة ، وللأرض المخصبة والمجدبة خُبة . وتقول في الأرض السهلة الخوارة : خارت تخور خورا وخؤوراً ، وفي الثور : خار خواراً ، وفي الإنسان إذا ضعف : خار خوراً ...»[1] على أن تعبير «التصريف» لا يعني علم الصرف باعتباره علماً منفصلاً بل هو جزء من « الصرف » الذي يشكل مع النحو علماً واحداً ، وهو ما نلحظه في أكثر من موضع من الكتاب.

٣ – مسائل نحوية ، ونجدها في حديثه عن أقسام الكلام وفي باب الحروف ولابن فارس نص يجمع فيه بين النحو والصرف على ما بينا مع شيء من التجاوز في تسمية النحو إعراباً ، يقول :

---

(١) ص ١٩٢ .

« فأما الإعراب فبه تُميَّزُ المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين. وذلك أن قائلا لو قال : « ما أحسن زيد » غيرَ معرب، أو « ضرب عمرو زيد » غير معرب لم يوقف على مراده . فإذا قال : ما أحسن زيدا ، أو : ما أحسن زيدٌ ، أو : ما أحسنُ زيدٍ ؟ أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده .

و« للعرب في ذلك ما ليس لغيرها ، فهم يُفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني . يقولون مِفْتَح للآلة التي يُفتح بها و مَفْتَح لموضع الفتح ، و مِقَصّ لآلة القص ، و مَقَصّ للموضع الذي يكون فيه القص، و مِحْلَب للقدح يُحلب فيه و مَحْلَب للمكان يُحتلب فيه ذوات اللبن . ويقولون امرأة طاهرٌ من الحيض ، لأن الرجل لا يشركها في الحيض ، وطاهرة من العيوب لأن الرجل يشركها في هذه الطهارة ، وكذلك قاعد من الحبل وقاعدة من القعود».[1]

٤ – مسائل دلالية ، وقد عقدها بابا سماه «معاني ألفاظ العبارات التي يعبر بها عن الأشياء »[2] ، ولكن مسائله منتثرة في أبواب مختلفة من الكتاب .

٥ – مسائل أسلوبية ،ويمكن تلمسها في أكثر من موضع كما فعل في الباب الذي عقده بعنوان «الخصائص» والذي يقول فيه:«للعرب كلام بألفاظ تختص به معانٍ لا يجوز نقلها إلى غيرها . يكون في الخير والشر والحسن وغيره ، وفي الليل والنهار وغير ذلك ، من قولهم : مكانك ، قال أهل العلم : هي كلمة وضعت على الوعيد . قال الله جل ثناؤه (مكانكم أنتم وشركاؤكم) كأنه قيل لهم ، انتظروا مكانكم حتى يُفصل بينكم ، ومن ذلك قول النبي ﷺ : (ما يحملكم على أن تتتايعوا في الكذب كما يتتايع الفراش في النار) . قال أبو عبيد : هو التهافت ، ولم نسمعة إلا في الشر. »[3] وهكذا ، وتجدلذلك

---

(١) ص ١٩٠–١٩١ .
(٢) ص ١٩٢ .
(٣) ص ٢٦٤ .

أمثلة أخرى كثيرة في «باب نظم للعرب لا يقوله غيرهم» و«باب الإفراط»[1].

٦ – مسائل بلاغية وتشمل مسائل في البيان والمعاني والبديع فنجد حديثا عن الكناية والاعتراض والإيماء والتعويض وغير ذلك .

وهكذا يمكن تصور الهيكل العام للكتاب ، على أنه من الواضح أن معظم مسائله متداخل تداخلا شديداً بحيث يصعب فصل كل موضوع عن الآخر ، وتلك كانت سمة العصر التي تميز « منهج » القدماء في التأليف أو « فقدان المنهج » كما يقولون [2] .

* * *

أما الكتاب الثاني فهو كتاب أبي منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي (المتوفى ٤٢٩ هـ) « فقه اللغة وسر العربية » ، وقد وضعناه بهذا الترتيب وإن كان متأخراً من الناحية الزمنية عن كتاب ابن جني ، لأنه يحمل عنوان « فقه اللغة » الذي اتخذه ابن فارس ، ولأنه اعتمد على ابن فارس في كثير من المواضع على ما يظهر من هذا العرض .

وكما قدم ابن فارس كتابه إلى الصاحب بن عباد ، قدم الثعالبي كتابه إلى الأمير أبي الفضل عبيد الله بن أحمد الميكالي (المتوفى ٤٣٦ هـ)[3] الذي أفرد جزءاً كبيراً من مقدمة الكتاب لمدحه، والثعالبي يذكر أن صحبته لأبي الفضل هي التي أوحت إليه بمادة الكتاب كما أن أبا الفضل هو الذي اختار له عنوانه، وإن كنا نحن نرجح أنه كان ينظر فيه إلى عنوان كتاب ابن فارس الذي ذكره في مقدمته بين من ذكرهم من علماء العربية الذين رجع إليهم وأفاد من أعمالهم . يقول : « وقد كانت تجرى في مجلسه آنسه الله نكت من أقاويل أئمة الأدب في أسرار اللغة وجوانبها ولطائفها وخصائصها مما لم يتنبهوا لجمع

---

(١) ٢٦٦–٢٦٨ .

(٢) الدكتور كمال بشر : دراسات في اللغة : القسم الثاني ص ٥٢ .

(٣) انظر : فوات الوفيات : القاهرة ١٩٥١ ٢/٥٢ .

شمله ولم يتوصلوا إلى نظم عقده، وإنما اتجهت لهم في أثناء التأليفات وتضاعيف التصنيفات لُمَعٌ يسيرة كالتوقيعات ، وفِقر خفيفة كالإشارات ، فيلوّح لي أدام الله دولته بالبحث عن أمثالها ، وتحصيل أخواتها وتذييل ما يتصل بها وينخرط في سلكها، وكسر دفتر جامع عليها وإعطائها من النيقة حقها»[1].

ثم يقول : « وقد أخذت لترجمته ، ما اختاره أدام الله توفيقه من فقه اللغة وشفعته بسر العربية ليكون اسما يوافق مسماه ولفظاً يطابق معناه »[2] .

والغاية من تأليف الكتاب هي نفسها الغاية التي ذكرها ابن فارس ويذكرها كل من يتصدى للدرس اللغوي للعربية ، وهي خدمة النص القرآني توصلاً إلى « فهم » أحكامه ، فهو يقول : « أما بعد حمد الله على آلائه والصلاة والسلام على محمد وآله، فإن من أحب الله أحب رسوله المصطفى ﷺ ومن أحب الرسول أحب العرب ، ومن أحب العرب أحب اللغة العربية التي بها نزل أفضل الكتب على أفضل العرب والعجم ، ومن أحب العربية عني بها وثابر عليها وصرف همته إليها ، ومن هداه الله للإسلام وشرح صدره للإيمان وآتاه حسن سريرة فيه اعتقد أن محمداً ﷺ خير الرسل ، والإسلام خير الملل ، والعرب خير الأمم ، والعربية خير اللغات والألسنة ، والإقبال على تفهمها من الديانة إذ هي أداة العلم ومفتاح التفقه في الدين وسبب إصلاح المعاش والمعاد ..[3] .»

والحقيقة أن الثعالبي قد اعتمد على كتاب ابن فارس اعتماداً كبيراً حتى إنه نقل عنه أبواباً بأكملها لم يغير عنوانيها ولا المادة التي تحتويها ، من أمثلة ذلك « فصل في إضافة الشيء إلى من ليس له لكن أضيف إليه لاتصاله به — ابن فارس ٢٤٣ والثعالبي ١٨٨ » و « فصل في الإشباع والتوكيد — ابن فارس

---

(١) الثعالبي : فقه اللغة ص ٦ - ٧ .
(٢) ص ١٠ .
(٣) ص ٢ .

٢٧١ – الثعالبي ١٨١ » و « فصل في النحت – ابن فارس ٢٧١ – الثعالبي ١٨١ » و « فصل في أفعل لايراد به التفضيل – ابن فارس ٢٥٧ – الثعالبي ١٨١ »، وغير ذلك كثير .

أما الهيكل العام للكتاب فقد قسمه صاحبه إلى قسمين ، سمى القسم الأول « فقه اللغة » ضمنه ثلاثين باباً ، ويشتمل كل باب على عدة فصول ، وهذا القسم عبارة عن « معجم » من نوع خاص ، جمع فيه الألفاظ المتصلة بموضوع واحد ، ثم رتبها حسب الموضوعات ، بدأها بباب في الكليات « وهي ما أطلق أئمة اللغة في تفسيره لفظة كل ، من ذلك : كل ما علاك وأظلك فهو سماء . كل أرض مستوية فهي صعيد . كل حاجز بين الشيئين فهو موْبق . كل بناء مربع فهو كعبة . كل بناء عال فهو صرح... »[1] وهكذا نجد أبواباً في أوائل الأشياء وفي صغائرها وفي الطول والقصر وفي أسنان الناس والدواب وفي الأمراض والداءات ، وفي الأطعمة والأشربة وما يناسبها يقول فيه على سبيل المثال : « فصل في تقسيم أطعمة الدعوات وغيرها: طعام الضيف القرى ، طعام الدعوة المأدبة ، طعام الزائر التحفة ، طعام الإملاك الشُّنْدُخِيّة عن ابن دريد ، طعام العرس الوليمة ، طعام الولادة الخُرس ، وعند حلق شعر المولود العقيقة ، طعام الختان العذيرة عن الفراء ، طعام المأتم الوضيمة عن ابن الأعرابي ، طعام القادم من سفر النقيعة ، طعام البناء الوكيرة ، طعام المتعلل قبل الغداء السُّلفة والسُّهنة ، طعام المستعجل قبل إدراك الغداء العُجالة .. »[2]

وفي هذا القسم معجم خاص يمكن إدراجه في الدراسة المقارنة ، يجمع فيه عدداً من الألفاظ يقارن فيها بين العربية والفارسية والرومية ، فيعقد الباب التاسع والعشرين للحديث « فيما يجري مجرى الموازنة بين العربية

---

(١) ص ١١ .
(٢) ص ١٢٣ .

والفارسية » ويقسمها فصولاً تستحق الدراسة هي « فصل في سياقه أسمـــاء فارسيتها منسية وعربيتها محكية مستعملة » و « فصل يناسبه في أسماء عربية يتعذر وجود فارسية أكثرها » و « فصل في ذكر أسماء قائمة في لغة العرب والفرس على لفظ واحد » و « فصل في سياقه أسماء تفردت بها الفرس دون العرب فاضطرت العرب إلى تعريبهـــا أو تركها كما هي » . و « فصل فيما حاضرت به مما نسبه بعض الأئمة إلى اللغة الرومية » . [1]

القسم الأول إذن كله بحث في الألفاظ اللغوية على مستويات معينة سوف نفصل القول فيها عند تحليلنا للمادة اللغوية في الفصول التالية .

أما القسم الثاني فهو الذي سماه « سر العربية » وقد صرح هو بذلك في مقدمة الكتاب على ما ذكرنا حين قال «وشفعته بسر العربية» ويبدو لنا أن معنى « شفعته » هنا أنه أراد أن يجعل هذا القسم ملحقاً للقسم الأول الذي هو هدفه الرئيسي من التأليف ، وكأنه نظر إلى ابن فارس أيضاً حين قرن « فقه اللغة » « بسنن العربية » ، أي أن هذا القسم لم يكن منظوراً إليه على أنه من صلب الكتاب ، بدليل أنه لم يضمنه مقدمته التي فصل فيها الحديث عن أبواب القسم الأول فقط .

ومهما يكن من أمر ، فقد فصل هو بين « فقه اللغة » و « سر العربية » بقوله في أوله «القسم الثاني مما اشتمل عليه الكتاب وهو سر العربية في مجاري كلام العرب والاستشهاد بالقرآن على أكثرها » [2] .

وهذا القسم يشتمل على جوانب مختلفة من الدرس اللغوي مثـل تلك التي رأيناها عند ابن فارس، دون أن يكون بينهـا رابط ، ودون أن يكون هناك منهج يدرج موضوعاتها أقساماً محددة ، ولكنا — على أية حال — نستطيع أن نميز في هذا الفصل جوانب صوتية مختصرة جدا نجدها في الفصل الذي كتبه

---

(١) ص ١٤٤ - ١٤٦ .
(٢) ص ١٥٣ .

عن الإتباع مثلا ، ثم جوانب صرفية فيما كتبه عن « أبنية الأفعال » و « في المفعول يأتي بلفظ الفاعل والفاعل يأتي بلفظ المفعول» وجوانب نحوية تشمل الفصول التي خصصها للحروف بطريقة مختصرة جدا عن تلك التي قدمها ابن فارس ، وأخيراً جوانب بلاغية تشمل ألواناً من البيان والمعاني والبديع حيث نجد حديثاً عن التشبيه والاستعارة والمجاز والتجنيس والطباق .. الخ .

على أننا نستطيع أن نفهم من هـــذا القسم أنه أراد أن يعرض لبعض «الخصائص» أو «القوانين» التي تتميز بها العربية في استعمالاتها المختلفة .

ولعل الفرق بينه وبين ابن فارس أنه لم يعرض للقضايا اللغوية العامـــة كالحديث عن اللغة ونشأتها وإن كان قد عرض لشيء مما يمكن أن يدرج تحت التطور اللغوي على ما سنفصله في موضعه ، بالإضافة إلى أنه كان واضحاً في قصره «فقه اللغة » على دراسة الألفاظ اللغوية على مـــا هو واضح في القسم الأول .

* * *

أما الكتاب الثالث فهو كتاب « الخصائص » لأبي الفتح عثمان بن جنى (المتوفي ٣٩٢ هـ) ، وهو من الشهرة ووفرة المادة اللغوية ودقتها بحيث لا يحتاج إلى بيان . لكن الذي نحب أن نلفت إليه هنا أن أبا الفتح لم يختر لكتابه مصطلح « فقه اللغة » على ما صنع معاصره ابن فارس . وعلى ما بين الرجلين من فرق في المرتبة العلمية ؛ فالذي لا شك فيه أن أبا الفتح أوفر مادة وأعمق نظرة وأكثر إنتاجاً وأشد تأثيراً في الخالفين من اللغويين في القديم وفي الحديث . وعنونته الكتاب « بالخصائص » دليل على أن « فقه اللغة » لم يكن مصطلحاً مقرراً بين علماء اللغة وإنما أتت به المناسبة بينه وبين « الفقه » على ما بيناه . ولعل كلمة « الخصائص » أدل من معناها على مادة الدرس من تعبير « فقه اللغة » لأنها تشير إلى القوانين العامة التي تنتظم اللغة دون أن يكون المقصود دراسة جزئيات اللغة تفصيلياً على ما نعرف في أبواب الصرف والنحو.

ونحب أن نلفت أيضاً الى أن ابن جنى كان « معتزلياً » ، ويظهر اعتزاله في أكثر من موضع من كتابه الخصائص كما يظهر من كتبه الأخرى وبخاصة كتابه « المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها » [1] ثم إن الرجل كان أميل إلى مدرسة البصرة وإن يكن قد ذهب مذهب الكوفيين في غير موضع ، وتلك مسألة مهمة في فهم منهج أبي الفتح في درس اللغة بنفس الدرجة التي أشرنا إليها عند حديثنا عن ابن فارس ، فالمذهب المعتزلي بمنهجه العقلي سوف يؤثر على نظرة ابن جنى إلى الظواهر اللغوية على ما سيظهر لنا من تحليل المادة اللغوية عنده .

وابن جنى يصرح في مقدمة الخصائص أنه يتحرى في تأليفه منهجَ علمَي الكلام وأصول الفقه ، أي أنه يقصد منه إلى وضع « منهج » عام لدرس اللغة يشبه منهج الأصول الذي يحدد طرائق الاستنباط الفقهي : « وذلك أنا لم نر أحداً من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه . فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه ، إلا حرفاً أو حرفين في أوله ، وقد تُعلق عليه به . وسنقول في معناه . على أن أبا الحسن قد كان صنف في شيء من المقاييس كتيباً ، إذا أنت قرنته بكتابنا هذا علمت بذاك أنا نبنا عنه فيه ، وكفيناه كلفة التعب به ، وكافأناه على لطيف

---

(١) في مقدمة الخصائص يقول : « الحمد لله الواحد العدل القديم » ، و « العدل» من مبادىء المعتزلة والتي سموا من أجلها بالعدلية ، كما أن وصفه سبحانه « بالقدم » من الصفات التي تمسك بها المعتزلة . وفي المحتسب يقول تعليقاً على القراءة الشاذة « قال عذابي أصيب به من أساء » يقول : « القراءة أشد إفصاحاً بالعدل من القراءة الفاشية التي هي « من أشاء » لأن العذاب في القراءة الشاذة مذكور علة الاستحقاق له ، وهو الإساءة ، والقراءة الفاشية لا يتناول من ظاهرها علة إصابة العذاب له ، وأن ذلك لشيء يرجع إلى الإنسان وإن كنا قد أحطنا علماً بإن الله تعالى لا يظلم عباده ، وأنه لا يعذب أحداً منهم إلا بما جناه واجترمه على نفسه ، إلا أنا لم نعلم ذلك من هذه الآية بل من أماكن غيرها ، وظاهر قوله تعالى « من أشاء » بالشين المعجمة وبما أوهم من يضعف نظره من المخالفين أنه يعذب من يشاء من عباده أساء أو لم يسيء ، نعوذ بالله من اعتقاد ما هذه سبيله وهو حسبنا ووليناه » (المحتسب — المخطوطة ص ١٢٥) وذلك هو العدل الإلهي نفسه عند المعتزلة .

ما أولاناه من علومه المسوقة إلينا ، المفيضة ماء البشر والبشاشة علينا ، حتى دعا ذلك أقواماً نزرت من معرفة حقائق هذا العلم حظوظهم ، وتأخرت عن إدراكه أقدامهم، إلى الطعن عليه ، والقدح في احتجاجه وعلله [1] » .

وإذا كنا لا نستطيع أن نحيط بكتاب الخصائص في مثل هذا المجال، فلقد نكتفي هنا بالإشارة إلى أنه يتضمن عدة جوانب أظهرها ما يلي :

١ – جوانب تتضمن قضايا عامة في حياة اللغة وتطورها من نحو تعريف اللغة ونشأتها وتفرعها إلى لهجات وتطورها .. الخ .

٢ – جوانب تتضمن منهج البحث في اللغة من مثل حجية اللغة وطريقة جمعها وتصنيفها ووضع التعاريف لها وتعليل الظواهر اللغوية .. الخ .

٣ – جوانب تشمل مستويات الدراسة اللغوية من صوتية وصرفية ونحوية ودلالية ، وإذا كان ابن جنى لا يقدم ربطاً واضحاً بين هذه المستويات ، فإن معظم ما وصل إليه من مقررات تتسق مع ما استقر عليه علم اللغة في العصر الحديث .

على أننا نشير إلى أن البون شاسع بين منهج ابن جنى في «الخصائص» وبين منهج ابن فارس والثعالبي في كتابيهما السابقين سواء من حيث المادة اللغوية أم من حيث تفسير الظواهر ، والشيء الذي يجمع بينها أنها كتب لا تندرج تحت باب واحد من أبواب الدرس اللغوي كما عرفناها عند العرب القدماء ؛ أي أنها ليست كتبا في الصرف أو في النحو أو في المعجميات ، ولكنها كتب في «فقه اللغة أو في « علم اللغة » على ما يظهر من العرض التالي .

* * *

والآن ، هل نعتبر كتب ابن فارس وابن جنى والثعالبي كتباً في « فقه اللغة » أم هل نعتبرها كتباً في « علم اللغة » ؟

---

(١) الخصائص ٢ – ٣

ولعل ما ييسر لنا الوصول إلى إجابة عن هذا السؤال أن نتخذ الطريقة التالية :

١ – علماء « فقه اللغـــة » يدرسون اللغة باعتبارها وسيلة إلى غاية ، وهذه الغاية – كما عرفنا– هي دراسة الثقافة بما تشتمل عليه من ديانة وعادات وتقاليد وآداب،أي أن اللغة بالنسبة لهم ليست إلا جزءاً من النشاط الإنساني العام الذي يحدد الثقافة. وعلماء العربية كانوا يدرسون اللغة وسيلة لغاية لكنها غاية مختلفة عنغاية « فقهاء اللغة » إذ هم يتوصلون بها إلى « فهم » النصوص القرآنية،ومعنى ذلك أنهم ينتهون بها أيضاً إلى درس «لغة» هي لغة القرآن . فالحق أن العرب وإن كانوا قد اتخذوا الدرس اللغوي وسيلة، فإن هذا الدرس قد انتهى بهم إلى أن يكون غاية في حد ذاته .

٢ – علماء « فقه اللغة » كانوا يبذلون قسطاً كبيراً من جهدهم في سبيـــل الوصول إلى « إعادة تشكيل » اللغات القديمة الأصيلة » على نحو ما عرفناه من محاولتهم الوصول إلى الأصول الأولى للغة الأم التي تتفرع عنهـــا اللغات الهندية الأوروبية ، ولم يفعل علماء العربية شيئاً من ذلك .

٣ – علماء « فقه اللغة » كانوا يركزون معظم عملهم على « المقارنات » اللغوية كما رأينا عند پوپ وجريم وراسك ، ولم يفعل العرب شيئاً من ذلك ، وكل ما رأيناه من مقارنات عندهم لا يعدو أن تكون مجموعة من الألفاظ التي قارنوها بالفارسية أو الرومية ، دون أن تكون لديهم أية مقارنات بالعبرية أو بأخواتها من اللغات السامية التي تشترك معها العربية في العائلة .

٤ – علماء « فقه اللغة » كانوا يدرسون اللغة باعتبارهـــا لغة « ميتة » أو لغة « مكتوبة » بينما درس العرب لغتهم باعتبارها لغة «حية» ولغة«منطوقة» متمثلة في قراءات القرآن على وجه الخصوص .

٥ – علماء « فقه اللغة » كانوا يهتمون بدراسة تاريخ الكلمة ، ولم يفعل

علماء العربية شيئاً من ذلك وإن كانت لهم إشارات عرضية عن التطور الدلالي لبعض الألفاظ .

٦ – علماء « فقه اللغة » كانوا يهتمون بدراسة « اللهجات » التي تفرعت إليها العائلة الهندية الأوربية على النحو الذي رأيناه عند جريم ومن جاء بعده ، أما علماء العربيـــة فقد قصروا درسهم على اللغة الموحدة باعتبارهـــا لغة التنزيل الكريم .

من هذا كله يتبين لنا أن الدرس اللغوي كما تمثله كتب ابن فارس وابن جني والثعالبي لا يصح إدراجها تحت « فقه اللغة » كما يفهمه أصحابه من الغربيين . وعلينا أن نبحث انتماء هذا الدرس إلى « علم اللغة » على النحو التالي :

١ – « علم اللغة » يدرس اللغة « في ذاتها ومن أجل ذاتها » ، وهو ما قلنا إن الدرس اللغوي للعربية – في التحليل النهائي – يصل إليه .

٢ – « علم اللغة » يدرس اللغة دراسة وصفية ، وهو المنهج الغالب على دراسة علماء العربية على النحو الذي يظهر في الفصول التالية .

٣ – « علم اللغة » يقسم درس اللغة إلى مستويات صوتية وصرفية ونحوية ودلالية ، وهو ما ظهر أن علماء العربية كانوا على وعي به منذ القديم .

٤ – « علم اللغة » يتخذ المنهج « العلمي » وصولاً إلى « القوانين » العامة التي تنتظم اللغة ، وهو نفسه المنهج الذي يظهر من استعمال العرب لكلمـــة « الخصائص » أو « سنن العرب » أو « سر العربية في مجاري كلام العرب ».

ونحن إذا كنا نعقد هذه المقارنة فإننا لا ننكر أن هناك فرقاً كبيراً بين منهج العرب في دراسة لغتهم وبين منهج « اللغويين » في « علم اللغة » ، وذلك أنه بالرغم من أن علماء « اللغة » يذهبون إلى أن « علمهم » ليس مقصوراً على لغة بذاتها وإنما هو ينطبق باعتباره « علماً » على كل اللغات ، فإنا نعتقد أن طريقـــة دراسة العربية تختلف عن طريقة دراسة اللغات الأوربية ، لأن « علم اللغة »

ـ كما تطور عند الغربيين ـ إنما تطور من دراستهم للغات الهندية الأوربية ، فضلاً عن الخلافات غير القليلة في الأصول والفروع بين علماء اللغة من الغربيين أنفسهم كما بيّنّاه في موضعه . ومن الواضح أن الدرس اللغوي للعربية يختلف في نشأته وفي تطوره عن الدرس اللغوي لدى الغربيين ، ومن الخطأ إدراج عمل العرب القدماء في سلك تاريخ الدرس اللغوي على ما يفصله الغربيون . ومن الغريب أن علماء الغرب يعترفون بأن أعمـــال اللغوي الهندي بانيني تحظى بالقبول حتى الآن في كثير مما وصل إليه من مقررات باعتبار أن عمله كان عملاً وصفياً ، وهذا العمل نفسه يلتقي مع عمـــل العرب في أنه كان متصلاً بنص ديني ، ثم يتميز العرب — من بعد — بالتطور الواضح في منهج الدرس .

ومع ذلك فإنا نرى الدرس اللغوي عنـــد العرب القدماء مندرجاً تحت « علم اللغة » وليس تحت « فقه اللغة » ، ومن الصالح أن نتفق في دراساتنا على مصطلح واحد يكون أكثر دلالة على الموضوع والمنهج ، ومن الواضح أن مصطلح « فقه اللغة » لا يشير من قريب أو من بعيد إلى طريقـــة العرب القدماء فضلاً عما يحيط به من غموض وما يعتوره من خلاف .

والآن ، وبعد أن اتفقنا على هذه النقطة ، يمكننا أن ننتقل إلى تحليل المادة اللغوية في الكتب الثلاثة بما قد يتيح لنا أن نتبين المنهج اللغوي الذي سار عليه أسلافنا من اللغويين .

الفصل الثالث

المسائل العامة

ذكرنا أن علماء « اللغة » المحدثين يخصصون قسماً من دراستهم للمسائل العامة التي تعتبر « مدخلاً » لدرس اللغة على « مستوياتها » الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية ، ومن هذه المسائل العامة ما يعرضون له من تعريف باللغة ومن تفرعها إلى لهجات ومن تطورها على وجه العموم ، ومن مسائل أخرى تتصل بهذه الموضوعات . ومعنى ذلك أن هـــذه المسائل العامة ليست من ميدان « فقه اللغة » كما حددناه في الفصل السابق ، وإنما هي مسائل يعترف بها « علم اللغة » في منهجه الحديث .

ولقد عرض علماء العربية القدماء لكثير من هذه المسائل ، ومن الواجب أن ندرس هذا الذي كتبوه في طريق درسنا للمنهج اللغوي الذي نهجوه ، والمادة اللغوية التي وجدناها في الكتب التي خصصناهـــا بهذه البحث يمكن عرضها على النحو التالي :

١ – في تعريف اللغـــة

عني العرب منذ فترة مبكرة « بالحدود » و « التعريفات » ممـــا جعل بعض الباحثين المحدثين يهاجمون النحو العربي مثلاً بأنه صادر عن المنطق الأرسطي على ما بين المنهج الأرسطي والمنهج العربي في موضوع « الحد » من خلاف[1] ،

---

(١) ذكرنا أننا لن نفصل هنا في هذا الموضوع ، ولكن يكفي أن نشير إلى أن « الحد » الأرسطي يهدف إلى الوصول إلى « الماهية » أو إلى « الجوهر » ، في حين يقصد « الحد » النحوي ـ متأثراً بالحد عند الفقهاء ـ إلى « التمييز » ، والبون شاسع بين الاتجاهين .

ومع اهتمامهم بالحدود فإنا لا نجد تعريفاً باللغة – فيما نعلم – قبل القرن الرابع ، ونظن أن أول من عرف باللغة هو ابن جنى في كتابه الخصائص ، ومن الملاحظ أن ابن فارس والثعالبي لم يعرفا باللغة فيما كتبا عن « فقه اللغة » .

ومع أن ابن جنى هو أول من عرف باللغة فيما نظن ، فإن تعريفه بها يثير دهشة الباحثين البعيدين عن تطور الحياة العلمية العربية ، لأنه يقترب اقتراباً شديداً من كثير من تعريفات المحدثين ، ولأنه يشمل معظم جوانب التعريف التي عرضها « علم اللغة » في العصر الحديث .

يقول أبو الفتح :

« باب القول على اللغة وما هي : أما حدها فإنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم [1] » .

ويشتمل هذا التعريف على أربعة جوانب ، يستحق كل جانب منها شيئاً من التفصيل ، وهذه الجوانب هي :

١ – أن اللغة أصوات .

٢ – أن اللغة تعبير .

٣ – أنها تعبير يعبر بها « كل قوم » .

٤ – أنها تعبير عن « أغراض » .

١ – أما أن اللغة « أصوات » فلا نكاد نعرف مثل هذا التحديد لها إلا في العصر الحديث ، ويكاد الباحثون اللغويون يجمعون على أن اللغة «أصوات» على اختلاف بينهم في التعبير عن هذه الكلمة . ومن المثير حقاً أن ابن جنى قصر اللغة على « الأصوات » وأخرج « الكتابة » من هذا التعريف ، وهو دليل واضح على أن علماء العربية لم يكونوا يدرسون اللغة باعتبارها لغة

---

(١) الخصائص ١/٣٣

« مكتوبة » شأن علماء « فقه اللغة » وإنما كانوا يدرسونها باعتبارها لغة « منطوقة » قائمة على « الأصوات » شأن أصحاب « علم اللغة » .

يقول كاتب مادة « لغة » في دائرة المعارف البريطانية إن اللغة « يمكن تحديدها بأنها نظام من الرموز الصوتية » [1] ويقول كاتب المادة نفسها في دائرة المعارف الأمريكية إن اللغة « يمكن تحديدها بأنها نظام من العلامات الصوتية الاصطلاحية » ثم يعلق على ذلك بأن هذا التعريف « يخرج الكتابة من حيز اللغة » [2] .

ويقول يسبرسن إن اللغة يُنظر إليها « عن طريق الفم والأذن وليس عن طريق القلم والعين » [3] .

واللغويون المحدثون يعالجون هذا الجانب في تعريف اللغة معالجة حديثة لكنها لا تبتعد كثيراً عما قرره ابن جنى من أنها أصوات ، لأن اللغة سواء أكانت « نظاماً من الرموز الصوتية » أو نظاماً من العلامات الصوتية » أو « جزءاً من العلامات (السميولوجيا) » على ما يذهب دي سوسير ، فإن المهم أنها تدرس باعتبارها « أصواتاً» وليس باعتبارها حروفاً «مكتوبة»، وربط دي سوسير اللغة بالأنظمة المختلفة للعلامات يشير بوضوح إلى فصله بين اللغة باعتبارها نظاماً من العلامات الصوتية الاصطلاحية وبين أي نظام آخر من العلامات ومنه نظام العلامات الكتابية [4] .

ويتابع فندريس نظرية دي سوسير بقوله :« أعم تعريف يمكن أن يعرف به الكلام أنه نظام من العلامات» وبعد مقارنة اللغة بالأنظمة الأخرى من العلامات والتي يمكن أن تسمى أيضاً لغات مثل لغة الشم ولغة اللمس ولغة

---

(1) Enc. Britanica (Language) .

(2) Enc. Americana (Language , Science of.)

(3) Jespersen : Language , p. 23 .

(4) De Saussure : Cours in General Liuguistics . pp. 7 – 15 .

البصر ، يقرر أن هناك « لغة من بين مختلف اللغات الممكنة تطغى على جميع ما عداها بتنوع وسائل التعبير التي في طوقها : وهي **اللغة السمعية التي تسمى أيضاً لغة الكلام أو اللغة الملفوظة** » . (١) .

وهذه النقطة في التفريق بين اللغة بهذا المعنى الذي أشار إليه ابن جنى والذي جعل اللغويين المحدثين يفرقون به بين اللغة باعتبارها أصواتاً وبين العلامات الأخرى ومنها لغات الإشارة ، هذه النقطة قد أشار اليها ابن فارس وإن كانت إشارته لها جاءت عرضاً في سياق حديثة عن موضوع آخر لكنه فرق تفريقاً قاطعاً بين الكلام وبين لغة الإشارة ، فيقول إن « الأبكم قد يدل بإشارات وحركات له على أكثر مراده ، ثم لا يسمى متكلما » (٢) .

وإذا كان ابن جني قد أخرج « الكتابة » من تعريف « اللغة » فقد قرر غير واحد من اللغويين المحدثين هذه النقطة وإن كان بعضهم يشير إلى اعتماد لغة الكتابة على اللغة المنطوقة ، « فالكتابة نظام من الاتصال ذو علاقة خاصة باللغة المنطوقة في أنها تعتمد عليها » (٣) . وقد فصل ڤندريس في الخلاف بين اللغة المنطوقة و«الكتابة» وشرح معنى« اعتماد » الكتابة على اللغة حين قال : «وهكذا نرى أن الاستعمال يتفق مع التقاليد في تأكيد اختلاف اللغة المكتوبة عن اللغة المتكلمة . **والواقع أنهما لا يختلطان أبدا** ومن الخطأ أن نظن أن النص المكتوب يعتبر تمثيلا دقيقاً للكلام (٤) » .

وهذه النقطة في تحديد اللغة بأنها « أصوات» وإخراج « الكتابة » من التعريف جديرة بأن تلفتنا إلى القضية التي شغلت عدداً من الذين هاجموا اللغة

---

(١) ڤندريس : اللغة ص ٣١ — ٣٢ .

(٢) الصاحبي : ص ٤٠ .

(3) Caroll , John B. : Language and Thaught , Prentice - Hall, Inc. , New Jersey . p. 3 .

(٤) ڤندريس : اللغة ص ٤٠٤ .

العربية في العصر الحديث باعتبارها عسيرة من ناحية « الكتابة » ، على النحو الذي نعرفه من الدعوة إلى « كتابة » العربية بحروف لاتينية أو بطريقة طه حسين على أقل تقدير ، ومن الواضح أن هذا الهجوم لا يقوم على أساس علمي لأنه لا يتحرى المنهج اللغوي إن كان يتحرى حقيقة على الإطلاق. ومن اللافت للنظر أن فندريس وهو عالم لغوي له مكانته والذي استشهدنا بنص من كلامه على الفرق بين اللغة المنطوقة والكتابة يشير إلى هـذه القضية بما لا يدع مجالا لمدع أن يزيد في ادعاء ، إذ يقول : « هذا الخلاف — أي بين لغة الكلام والكتابة - يتجلى في أوضح صوره في مسألة الرسم فلا يوجد شعب لا يشكو منه إن قليلا وإن كثيراً. غير أن ما تعانيه الفرنسية والإنجليزية من جرائه قد يفوق ما في غيرهما،حتى إن بعضهم يعد مصيبة الرسم عندنا كارثة وطنية » . ثم يقول إنه « لا يوجد رسم واحد يمثل اللغة المتكلمة كما هي . فإننـــا إذا تصورنا رسماً مما يسمى بالرسم الصوتي ، وقد زود بحروف متنوعـة وبعلامات للتشكيل،فإن هذا الرسم لا يتيح معرفة النطق الحقيقي معرفة تامة لشخص لم يسمع الكلام باللغة التي يقرأها . ومن ثم كان من المعتاد في كتب الأصوات أن تصور الأصوات اعتماداً على لغة معروفـــة للقارىء لا على الجهاز الصوتي للإنسان »[1] .

وهذا التحديد للغة بأنها «أصوات» هو الذي يفسر لنا المنهـج العربي في جمع اللغة واستقرائها عن طريق «الرواية» و«المشافهة»وفي حديثهم المستفيض عن «السماع» ، ومنهج علم القراءات في التلقي والعرض »[2] ، وهو يفسر لنا أيضاً تخصيصهم كتبا تعالج قضية «التصحيف والتحريف» مع مـا تلفت إليه العبارة من الاشتقاق من «الصحف»و«الحروف»لأنها أخطاء ناجمة عن «الكتابة» وكذلك ذمهم من يأخذ اللغة عن طريق «الصحف» لا عن طريق «السماع»على النحو الذي هجا به الجاحظ أحمد بن عبد الوهاب بأنه كان « صحفياً غفلا »

(١) المرجع السابق ٤٠٥ — ٤٠٦ .

(٢) انظر كتابنا : اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص ٧٣ — ٩٤ .

في رسالته المشهورة « التربيع والتدير » .

وثمة نقطة أخرى مهمة يثيرها تحديد ابن جنى للغة بأنها « أصوات، وهي تلك التي عبر عنها المحدثون بأن اللغـــة « نظام من الرموز الصوتية » . وقد وضح دي سوسير هذه الفكرة فيما أشرنا إليه آنفاً من أن اللغة جزء من علم «العلامات السميولوجيا» ؛ ذلك أن الصوت الإنسان اللغوي إنما هو علامة أو رمز عن شيء ما ، وفهم اللغة على هذا الأساس هو الذي يشير إلى قيمة اللغة في التطور الإنساني،إذ أن اللفظة اللغوية تستطيع أن تمد الإنسان «بتصورات» عن «أشياء» بطريقة لا تمكنه منها أية وسيلة أخرى، وعلى ذلك ركز الأستاذ هنري بر في تصديره لكتاب ڤندريس حين قال : « اليد واللغة : فيهاتنحصر البشرية . نعتقد أن أول ما ينبغي أن يزاح عنه الستار في هذا المؤلف شيئان، وهما اللذان يفصلان بين نهاية التاريخ الحيواني وبداية التاريخ البشري ، ونعني بهما اختراع اليد – إذا جاز لنا هذا التعبير – واختراع اللغة ، وهـــذا هو التقدم الحاسم للمنطق العملي والمنطق العقلي »[1] .

وقد أشار ابن جنى إلى رمزية اللغة باعتبارها«أصواتاً» ترمز إلى «أشياء» ، وذلك في مجال حديثه عن «أصل» اللغـــة ، وإن كان في عرضه نصيب من التخيل سنعرض له في موضعه ، ولكن المهم أنه كان يحس إحساساً قوياً بمافي اللفظة اللغوية من «رمزية» ، وذلك حين يقول :

« وذلك كأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعدا ، فيحتاجوا إلى الإبانةعن الأشياء المعلومات ، فيضعوا لكل واحد منها سمة ولفظا ، إذا ذكر عرف به مسماه ، ليمتاز من غيره ، وليُغْنَى بذكره عن إحضاره إلى مرأة العين ، فيكون ذلك أقرب وأخف وأسهل من تكلف إحضاره ، لبلوغ الغرض في إبانة حاله . بل قد يحتاج في كثير من الأحوال إلى ذكر ما لا يمكن إحضاره

---

(١) ڤندريس : اللغة ص ١ .

وإدناؤه ، كالفاني ، وحال اجتماع الضدين على المحل الواحد ، كيف يكون ذلك لو جاز ، وغير هذا مما هو جار في الاستحالة والبعد مجراه . »[1]

وما عبر به ابن جني من أن اللفظ « يُغني بذكره عن إحضار (الشيء) إلى مرآة العين » هو ما يمكن أن نقرنه بما قاله الأستاذ فارتبورج Walter V. Wartburg من « أن كل مجموعة معينة من الأصوات يقابلها حالة وعي أو إدراك خاصة : فسلسلة الأصوات التي تكون الكلمة الفرنسية arbre (= شجرة) مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ، في مجال استعمالها اللغة الفرنسية ، بتمثيلها arbre . وهذ الارتباط قد يبدأ من الكلمة إلى التمثيل ، وقد يبدأ على العكس من ذلك من التمثيل إلى الكلمة ؛ فما أسمع الكلمة حتى تنبعث الصورة image حالاً في عقلي esprit ، وعلى العكس من هذا إذا انبعثت الصورة في عقلي فإنها تثير الكلمة ولو لم تنطقها أعضاء النطق . وهكذا فإنه يرتبط بكل مجموعة من الأصوات ، عند الناطق بها وعند السامع إليها جميعا (تصور لغوي concept linguistique) . »[2]

واعتبار اللغة « نظاما من العلامات أو الرموز الصوتية » يقودنا إلى نقطة أخرى لم يغفل عنها علماء العربية ولم يهملها علماء اللغة المحدثون أيضاً ، تلك هي العلاقة بين « اللفظ » و « مدلوله » أو بين «الرمز» و«ما يرمز إليه».

وقد شُغل العرب بهذا الموضوع منذ القديم واهتموا به اهتماماً بالغا ، ولكننا سنقصر استشهاداتنا هنا على الكتب التي حددناها لهذه الدراسة ، من ذلك ما ذكره ابن فارس من أن «القلم لا يكون قلما إلا وقد بُرى وأصلح وإلا فهو أنبوبة . وسمعت أبي يقول : قيل لأعرابي : ما القلم ؟ فقال : لا أدري.

---

(١) الخصائص ١/٤٠ .

(٢) عن الدكتور السعران : علم اللغة هامش ص ٧٦ – ٧٧ .

فقيل له : توهَّمْه ، فقـــال : هو عود قُلم من جانبه كتقليم الأظفور فسمى قلماً »[1] .

غير أن ابن جنى كان هو الذي بسط هذا الموضوع وتوسع في الحديث فيه، إذ كان يؤمن أن هناك صلة قوية بين اللفظ ومدلوله ، وقـــد ذكره في غير موضع من كتابه «الخصائص» ، ثم خصص فيه فصلين لهـذا الموضوع ، هما : « باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني»[2] . و «باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني » قال فيه :

« قال الخليل : كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومدا فقـالوا : صَرّ ، وتوهموا في صوت البازي تقطيعاً فقالوا : صرصر . وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على الفَعَلان: إنها تأتي للاضطراب والحركة، نحو النَقَزان، والغليان ، والغثيان . فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال .

« ووجدت أنا من هذا الحديث أشياء كثيرة على سمت ما حداه ، ومنهاج ما مثلاه . وذلك أنك تجد المصادر الرباعيـــة المضعفة تأتي للتكرير ؛ نحو الزعزعة ، والقلقلة، والصلصلة ، والقعقعة ، والصعصعة ، والجرجرة، والقرقرة، ووجدت أيضاً (الفَعَلى) في المصادر والصفات إنما تـــأتي للسرعة ؛ نحو البَشَكي ، والجَمَزي ، والولقي [3] ». ويقول : « فلما كانت الأفعال دليلة المعاني كرروا أقواها ، وجعلوه دليلاً على قوة المعنى المحدَّث به، وهو تكرير الفعل، كما جعلوا تقطيعه في نحو صرصر وحقحق دليلاً على تقطيعه[4] ». ويقول «فأما مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتهـــا من الأحداث فباب عظيم واسع ، ونهج مُتلَئِبٌ عند عارفيه مأموم . وذلك أنهم كثيراً مـا يجعلون أصوات

---

(١) ابن فارس : الصاحبي ٩٨ – ٩٩ .
(٢) الخصائص ٢ / ١٤٥ .
(٣) المصدر السابق ٢ / ١٥٣
(٤) ٢ / ١٥٥